



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

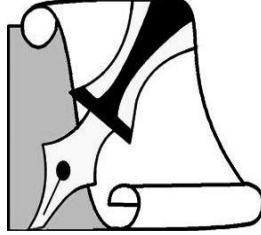
التقدير نمف الشمري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

أبو مازن طلب من لجنة المتابعة العربية التوسط للمصالحة مع حماس

قالت الإذاعة العبرية العامة إن الرئيس محمود عباس طلب من ممثلي لجنة المتابعة العربية في الداخل المحتل أن يقوموا بمهمة التوسط للمصالحة بين حركتي فتح وحماس، وإن هذا العرض جاء خلال اللقاء الذي عُقد في رام الله بين الرئيس عباس ورئيس لجنة المتابعة العليا العربية محمد بركة وأعضاء كنيست وشخصيات عامة، من ضمنها رؤساء مجالس محلية عربية ورجال أعمال وشخصيات أكاديمية وأضاف المصدر أن "الرئيس عباس تعهد بقبول أي تقاضيات قد يتم التوصل إليها في إطار عملية التوسط".

مساعي أمريكية لجمع عباس و نتنياهو ووزراء خارجية مصر والسعودية والإمارات

كشفت مصادر فلسطينية مطلعة نقلاً عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، رفضه مقترحاً أمريكياً لعقد إجتماع يضمّه إلى رئيس حكومة العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو، ووزراء خارجية مصر والأردن وروسيا واليابان والسعودية والإمارات بهدف تقريب وجهات النظر وإستئناف المفاوضات. وإن رئيس السلطة "إعتبر الإقتراح الأمريكي إلتفافاً واضحاً على مبادرة السلام الفرنسية وكذلك على مبادرة السلام العربية"، وأخبر رئيس السلطة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بالرفض المطلق للطلب الذي "لن تقبله مصر ولا السعودية وفيه إلتفاف واضح على مبادرة السلام العربية ومحاولة لتطبيقها من الخلف". وأوضحت المصادر بأن كيري حاول إقناع الرئيس عباس حين التقاه مؤخراً في العاصمة الفرنسية باريس بعقد لقاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مصر، فردّ الرئيس عباس بعدم الممانعة شريطة أن يوافق نتنياهو على المطالب الفلسطينية قبل عقد الإجتماع وهي: "وقف فوري للإستيطان، والإفراج عن الدفعة الرابعة والأخيرة من أسرى أوسلو". في غضون ذلك أكّدت المصادر أن الجهود الفرنسية مستمرة حالياً من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام.

معاريف: حوارات بين فلسطينيين ومستوطنين لإقامة دولتين في وطن واحد

نشر موقع صحيفة "معاريف" العبرية تقريراً، يتحدث عن حوارات جرت منذ سنوات بين فلسطينيين ومستوطنين للخروج بمبادرة سياسية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حمل عنوان "مستوطنون وفلسطينيون يعرضون دولتين ووطن واحد".

وحسب الموقع فإن مجموعة من المستوطنين والفلسطينيين طرحوا مبادرة سياسية تحمل اسم "دولتان ووطن واحد"، حيث تقترح المبادرة كنفدرالية تدير دولتين بجنسيات منفردة، مع توفير حرية العمل والسكن والتنقل للجميع، المجموعة تضم إسرائيليين من اليسار المتطرف ومن اليمين الإسرائيلي والفلسطينيين. والخطوط العامة للمبادرة تستند الى حل على أساس حدود العام ١٩٦٧ بإقامة دولتين مستقلتين حسب حدود العام ١٩٦٧، وحدود الدولتين تكون مفتوحة، وسكان الدولتين يستطيعون السكن في جميع أنحاء البلاد، وعدد اليهود في فلسطين يكون كعدد الفلسطينيين في "إسرائيل".

إدارة الدولتين تتكوّن من جهاز إدارة كونفدرالي مشترك، والقدس تكون مدينة مشتركة، واللاجئون يعودون بالتدريج وبشكل متّفق عليه.

المبادرة ولدت منذ أربع سنوات بلقاءات كانت مع أحد قيادات فتح في مخيم الدهيشة عوني المشني حيث خرجت الفكرة من تقييم لحصاد السنوات الـ ٢٥ من عمر العملية السلمية، والتي أثبتت أن السير في طريق محدد قد فشل.

وقال الصحفي الإسرائيلي الشريك بالمبادرة ميرون ريبورت "نعتقد أن حلّ الدولتين الكلاسيكي بات أمراً غير ممكن، وحل الدولة الواحد صعب وغير جيد، ومنذ اللقاء الأول إتفقنا على خمس نقاط لازالت قائمة حتى اليوم، أولها دولتان مستقلتان، ووطن مشترك ومفتوح للجميع، وجهاز مشترك لإدارة الدولتين، والقدس تكون مشتركة ومفتوحة، وتصحيح الظلم الذي وقع في العام ١٩٤٨ دون خلق مظالم جديدة على الأرض المشتركة" المشاركون في المبادرة من الجانب الإسرائيلي يرون فيها حلماً من أجل كنفدرالية مشتركة مع الأردن ولبنان وسوريا في المستقبل، والحلم الأول إيجاد مجال فلسطيني إسرائيلي مشترك ما بين النهر والبحر. ويريدون أن يجعلوا من فلسطين كما هو الأمر في الإتحاد الأوروبي، فلسطيني من بيت جالا يستطيع العيش في حولون، ويهودي يستطيع العيش في مدينة نابلس، بالضبط كما هو الوضع في الإتحاد الأوروبي.

وعن الشركاء من الجانب الفلسطيني في المبادرة يقول ريبورت: "إن النواة العربية المؤسسة للمبادرة يطلقون على أنفسهم النادي رقم ١٠ كونهم قضوا ١٠ سنوات في السجون الإسرائيلية، ولكن أيديهم غير ملطّخة بالدماء، وهذا أعطاهم الإحترام في المجتمع الفلسطيني، قسم منهم يعمل في مؤسسات السلطة ولديهم مكانة وموقع فيها، ويقولون أنهم لا يريدون أن يظهروا بمظهر من يرغبون بإقتلاع المستوطنات ولكن أنتم من جلبتم ذلك لأنفسكم، ولديهم هدف لإثبات أن لديهم القوة للحفاظ على حقوق اليهود".

"التسوية الإقليمية": خدعة تنتيا هو لتصفية القضية الفلسطينية

تري أوساط "إسرائيلية" أن بعض الدول العربية، التي تحرص على التواصل والتعاون مع الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ الكيان الصهيوني، تُسهم في مساعدة هذه الحكومة على إدارة لعبة علاقات عامة تهدف إلى تضليل العالم والتغطية على تطرفها. كما توفر مظلة إقليمية لتكريس الإحتلال "الإسرائيلي" للأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكثر ما يلفت نظر هذه النخب حقيقة أن بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، أفغدور لبيرمان، يُظهران حماسة كاذبة إزاء فكرة "التسويات الإقليمية" لحل الصراع مع الفلسطينيين، دون أن يكون لديهما أي إستعداد لتقديم أية مرونة حقيقية من أجل تطبيق هذا الحل.

ويقول الأكاديمي، إيلي فودا، أبرز المستشرقين الصهاينة، إن نتنياهو وليبيرمان يحاولان "توظيف المصالح المشتركة بين "إسرائيل" والأنظمة العربية السنية المعتدلة، لا سيما في مجال التعاون بمواجهة الإسلام السني المتطرف والتهديد الإيراني"، على حد وصفه.

ووفقاً لفودا فإن "الأمر يتعلق بتكتيك يهدف إلى حجب الأنظار عن القضية الفلسطينية وإبطال الحاجة إلى حل الصراع مع الفلسطينيين".

وفي مقال نشرته صحيفه "هآرتس"، يرى فودا أخيراً أن حكومة نتنياهو لا تريد إستغلال "قوة الضغط" التي تملكها الدول العربية وتوظيفها في إقناع الفلسطينيين بالتوصل لتسوية سياسية للصراع، لأن هذه الحكومة غير معنية بالأساس بدفع ثمن هذه التسوية .

ويعتبر فودا أن حكومة الإحتلال تحاول أن توظف تواصل بعض الأنظمة العربية معها، لبناء صورة "معتدلة" لها. ويتمثل هدفها في تحقق مكاسب على الصعيد الداخلي في السجال مع المعارضة، وتحسين صورتها الخارجية، دون أن تكون مستعدة للقيام بأية خطوة حقيقية تدلّ على "إعتدالها".

ويلفت إلى أن الجمهور الإسرائيلي "مرتاح تماماً" لهذا النمط من العلاقة مع العالم العربي، الذي يقوم على التعاون الأمني والإستخباراتي، والذي لا يلزم "إسرائيل" بتقديم تنازلات سياسية تجاه الفلسطينيين.

ويشدّد على أن "إسرائيل" تخطئ في حال إعتقدت أنه بالإمكان الرّهان على هذا النمط من العلاقة مع العالم العربي، مُشيراً إلى أن الرأي العام العربي ينظر إلى هذه العلاقة بوصفها "غير شرعية"، مما جعل الحكام يحرصون على إضفاء طابع سرّي عليها. ويعيد التذكير بأن بعض الزعماء العرب دفعوا حياتهم ثمناً للعلاقة مع "إسرائيل".

الجامعة العربية: سياسة "إسرائيل الخرقاء" بالقدس ستؤدي لنشوب صراع ديني

حدّرت جامعة الدول العربية، سلطات الإحتلال من نشوب ما أسمته "صراعاً دينياً، لا يمكن التحكّم بمجرياته، بسبب سياستها الخرقاء في القدس المحتلة".

وذكر نائب الأمين العام للجامعة العربية، أحمد بن حلي، أن "السياسة الإسرائيلية الخرقاء في القدس لن تؤدي إلا إلى مزيد من التوتر والصدامات وزرع بؤابر صراع ديني لا يمكن التحكّم بمجرياته ومساراته".

وقال بن حلي، إن إسرائيل تضع المنطقة فوق فوهة بركان قابل للانفجار، وبما يمثله ذلك من خطورة بالغة على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وفق تصريحاته.

وانتهم بن حلي سلطات الإحتلال في القدس المحتلة بـ "توظيف مكشوف للأساطير الكاذبة لتبرير إقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك".

وأوضح أن هذه الممارسات الإسرائيلية هي "إستفزاز صارخ لمشاعر المسلمين"، محدّراً من أن فرض المزيد من القوانين العسكرية والإجراءات التعسّفية ضد أهل القدس من مسلمين ومسيحيين، هو "جزء من مخطّط إسرائيلي يهدف إلى تكريس سياسة الإستيطان وتغيير التركيبة الديموغرافية والجغرافية للمدينة وعزلها عن محيطها الفلسطيني".

وطالب بن حلي المجتمع الدولي، لا سيّما مجلس الأمن، المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، بضرورة التحرك العاجل لوضع حد لهذه "العريضة الإسرائيلية"، وما تقتزفه سلطات الإحتلال ومستوطناتها من "جرائم وإرهاب مُمنهج" ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

وزير "إسرائيلي": حل الدولتين لشعبين غير قابل للتطبيق

قال وزير شؤون القدس، زئيف ألكين، في حديث للإذاعة الإسرائيلية العامة، إن "حل الدولتين لشعبين غير قابل للتطبيق". وأضاف متسائلاً: "التسوية الوحيدة التي قد يقبل بها الفلسطينيون هي الإنسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧، وتجزئة مدينة القدس، فهل يقبل بذلك الإسرائيليون؟".

ولم يقدّم ألكين، القيادي في حزب "الليكود" اليميني الذي يتزعمه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بديل لهذا الحل.

وأظهر إستطلاع للرأي، أن أغلبية ضئيلة من الفلسطينيين (٥١%) والإسرائيليين (٥٩%) يؤيّدون حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي العام ٢٠٠٣، دعت اللجنة الرباعية الدولية، التي تضمّ الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، إلى حل الدولتين الذي يشمل قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل وتعيشان بأمن وسلام جنباً إلى جنب.

المالكي: "الرؤية" المصرية محاولة لإقناع إسرائيل بالدخول في مؤتمر للسلام

قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، "إن ما نتناوله وسائل إعلام إسرائيلية بشأن مبادرة مصرية للسلام ومبادرة سي طرحها الرئيس الأمريكي باراك أوباما عقب إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر المقبل، وأخرى أيضا أمريكية سيتم الإعلان عنها بعد الانتخابات الأمريكية هي مجرد "إشاعات" تطلقها إسرائيل للتشويش على المبادرة الفرنسية للسلام".

وإن "كل هذه الأقاويل التي تصدر عن إسرائيل هدفها التشويش على المبادرة الفرنسية وخلق بلبلة لدى الجانب الفلسطيني، والتأثير على إمكانية فرنسا الإستمرار في مبادرتها". وأضاف المالكي، أنه "لا توجد مبادرة مصرية إنما هي رؤية تحاول القاهرة من خلالها المساعدة ضمن المبادرة الفرنسية من أجل إقناع الجانب الإسرائيلي بالدخول إلى تلك المبادرة. وإن الجانب الفلسطيني مستعدّ للعمل مع الرؤية المصرية أو مع أي رؤية تأتي من أي دولة كانت، ولكن يجب أن تتسجم مع المبادرة الفرنسية وأن تكون جزء منها".

وأشار المالكي، إلى أن الجانب الفلسطيني يعمل مع الفرنسيين وفق خطة تم التوافق عليها بين الرئيس محمود عباس مع نظيره الفرنسي فرانسوا اولاند في باريس قبل شهر.

وأوضح أن "الفرنسيين مدركون أن إسرائيل ستعمل على التشويش على مبادرتهم، وستحاول ضربها بأشكال مختلفة، لكنهم أكدوا أنهم ماضون فيها حتى النهاية ولن يتراجعوا عنها".

وكانت إذاعة العدو أوردت الجمعة الماضية نبأً نسبته إلى مصادر فلسطينية في رام الله بالضفة الغربية لم تسمّها، بأن السلطة الفلسطينية رفعت معارضتها عن المبادرة المصرية بعقد مؤتمر إقليمي ودولي في القاهرة لتحريك عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

"الإسكوا": إستمرار إفلات "إسرائيل" من العقاب لن يحقق السلام

أطلقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة التي تعدها سنوياً حول الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للإحتلال الإسرائيلي على الأحوال

المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل.

وتخلص المذكرة (التقرير) إلى أن "إسرائيل" مستمرة في إنتهاكها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم جواز الإستيلاء على الأرض بالقوة ومن خلال سياساتها وممارستها التمييزية، فضلاً عن إنتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني.

كما تؤكد أن تحقيق السلام يبقى صعب المنال في ظل إستمرار إفلات "إسرائيل" من العقاب، وتذكر بما قاله الأمين العام بأنه من الطبيعة البشرية الرد على الإحتلال.

وقد تم عرض هذا التقرير (المذكرة) خلال الجلسة العامة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي في نيويورك بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٦، وسيتم عرضه مجدداً في الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضاً خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم ليتم مناقشته من قبل الدول الأعضاء وإصدار قرار بشأنه كما جرت العادة في كل عام.

فتح : متمسكون بالمبادرة الفرنسية ونرحب بالجهود الأردنية والمصرية لدفع عملية السلام

عقدت اللجنة المركزية لحركة "فتح"، إجتماعاً برئاسة الرئيس محمود عباس، حيث وضع أعضاء اللجنة في صورة آخر التطورات والإتصالات السياسية على الصعيدين العربي والدولي، بما في ذلك رسالة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التي نقلها مبعوثه ميخائيل بوغدانوف. وأكد عباس "إستمرار دعم الجانب الفلسطيني للمبادرة الفرنسية، وللجهود المصرية والأردنية الأخيرة لتنفيذ الإلتزامات المترتبة على إسرائيل لدفع عملية السلام نحو غاياتها".

هآرتس: فشل وساطة أوروبية لعقد لقاء بين عباس ونتنياهو

أفادت صحيفة "هآرتس"، أن مسؤولين من إحدى الدول الأوروبية، حاولوا مؤخراً، تنظيم لقاء بين نتنياهو والرئيس عباس، وحسب مصادر فلسطينية وإسرائيلية فإنه لم يتم عقد اللقاء لأن إسرائيل رفضت الطلب الفلسطيني بعقد لقاء مسبق بين مستشاري الزعيمين.

وقال المسؤولون الفلسطينيون إن مسؤولاً أوروبياً فحص مؤخراً مع ديوان نتنياهو وديوان عباس إمكانية تنظيم اللقاء، في محاولة لتحريك العملية السياسية بين الجانبين قبل إنعقاد المؤتمر الدولي الذي تنوي فرنسا عقده في نهاية السنة.

وحسب المسؤولين الفلسطينيين فإن عباس لم يرفض الإقتراح نهائياً، كي لا يظهر كرافض، لكنه طلب عقد لقاء تحضيرى بين مسؤول فلسطينى رفيع، كرئيس طاقم المفاوضات صائب عريقات، وموفد من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلى، مثل يتسحاق مولخو. وأوضح الفلسطينيون إستعدادهم لمناقشة إستئناف المحادثات مع إسرائيل في إطار مسار يشمل تجميد البناء في المستوطنات وتطبيق الدفعة الرابعة وإطلاق سراح الأسرى العرب من سكان إسرائيل الذين التزمت حكومة نتنياهو بإطلاق سراحهم في ٢٠١٤، كجزء من مبادرة كيري. وقال مسؤول فلسطينى: "لقد اقترحنا عقد لقاء مهني على مستوى رفيع جداً قبل القمة لكي نفهم مدى إستعداد نتنياهو، لكننا فهمنا بأن إسرائيل ليست مستعدة لذلك، والشعور لدى القيادة الفلسطينية هو أن نتنياهو يريد إجراء لقاء لا هدف له إلا إلتقاط الصور أو جولة أخرى من المفاوضات العقيمة لإهدار الوقت وربما لتذويب المبادرة الفرنسية، وليس أكثر من ذلك. نحن لا نريد لقاء علاقات عامة". وأكد مسؤولون إسرائيليون كبار أن مسؤولين من دولة أوروبية طلبوا تنظيم لقاء بين نتنياهو وعباس، وقالوا أنه جرت عدة محاولات لدفع مبادرات مشابهة خلال العامين الأخيرين. وأشار المسؤولون الإسرائيليون إلى أن إسرائيل وافقت على عقد اللقاء، لكنها رفضت إجراء لقاء تمهيدي، لأنه ما كان سيدفع إلى اللقاء بين الزعيمين. وقال مسؤول إسرائيلي: "إذا كان أبو مازن معني باللقاء فرئيس الحكومة مستعد لذلك فوراً وفي أي مكان". مضيفاً: "تجربة الماضي تثبت أن اللقاءات التمهيديّة التي يطالب بها الفلسطينيون ليست إلا وسيلة لطرح شروط مُسبقة للمفاوضات، وهي مسألة ترفضها إسرائيل".

الإحصاء: ٣٠% من المجتمع الفلسطيني شباب

قال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عشية اليوم العالمي للشباب، إن "نسبة الشباب (١٥-٢٩) سنة في فلسطين، تشكّل ٣٠% من إجمالي السكان". وذكر بأن "هؤلاء الشباب يتوزعون بواقع ٣٧% في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة، و٦٣% في الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة".

وبلغت نسبة الجنس بين الشباب ١٠٤,١ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، علماً أن تقديرات عدد السكان في فلسطين (الضفة وغزة) منتصف العام ٢٠١٦ تشير إلى أن إجمالي عدد السكان بلغ نحو ٤,٨٢ مليون نسمة.

وتشير بيانات مسح الشباب الفلسطيني ٢٠١٥ الى أن نسبة الأسر التي يرأسها شباب (١٥-٢٩) سنة تشكّل ١٤% بواقع ١٣% في الضفة الغربية و١٧% في قطاع غزة.

كما أشارت البيانات إلى أن ٧٢% من الأسر لديها شاب واحد على الأقل، بواقع ٧١% في الضفة الغربية و ٧٤% في قطاع غزة.

في حين بلغت نسبة المتزوجين ٢٨% (١٦% للذكور و ٤١% للإناث). وأن ١% هم ضمن فئة مطلق وأرمل ومنفصل. في حين بلغت نسبة الشباب المتزوجين في الضفة الغربية ٢٦% مقابل ٣٢% في قطاع غزة.

ولفتت بيانات الربع الأول لعام ٢٠١٦ إلى أن ٤١% من الشباب (٢٩-١٥) سنة نشيطون إقتصادياً في فلسطين، بواقع ٤٠% في الضفة الغربية و ٤٢% في قطاع غزة.

من جهة أخرى، بلغ معدّل البطالة بين الشباب (٢٩-١٥) سنة ٣٩%، وسجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (٢٤-٢٠) سنة بواقع ٤٣% مقابل ٣٩% بين الأفراد (١٩-١٥) سنة، و ٣٥% بين الأفراد (٢٩-٢٥) سنة. كما تركّزت البطالة بين الشباب (٢٩-١٥) سنة للذين لم ينهوا أي مرحلة دراسية بواقع ٥٥%.

وبلغ معدّل البطالة بين الخريجين الشباب ٥١% خلال الربع الأول ٢٠١٦، ليسجل الخريجون من تخصص العلوم التربوية وإعداد المعلمين، أعلى معدل بطالة إذ بلغ ٦٤%، بينما سجل الخريجون من تخصص القانون أدنى معدل بطالة، إذ بلغ ٢٥%.

كما أظهرت نتائج مسح إنتقال الشباب (٢٩-١٥) سنة من التعليم إلى سوق العمل، أن معدلات البطالة ترتفع بين الشباب كلما زاد مستوى التعليم.

وتظهر الإحصاءات المتوفرة لعام ٢٠١٥ أن ٣٩% من الشباب (٢٩-١٥) سنة ملتحقون بالتعليم بواقع ٨٢% من الشباب ضمن الفئة العمرية (١٧-١٥) سنة، و ٤٦% للفئة العمرية (٢٢-١٨) سنة و ٩% في الفئة العمرية (٢٩-٢٣) سنة.

عمليات الضفة تحدّي حقيقي للجيش "الإسرائيلي"

ذكر الخبير العسكري "الإسرائيلي" أمير بوخبوط، أن "حوادث إطلاق النار التي ينفذها الفلسطينيون تحوّلت إلى تهديد مركزي لـ"الإسرائيليين"، وأن كل جندي "إسرائيلي" لديه إقتناع بأنه يقف في مواجهة تحدّي حقيقي يستلزم منه التدرّب على مواجهته".

وقال في مقال له نشره موقع (ويللا) الإخباري، إن الجيش ما زال في ذروة مواجهة العمليات المسلحة في الضفة الغربية، وإن لديه تخوّفاً من أن يكون الأمر ما زال في بدايته.

وأوضح أنه منذ بداية عام ٢٠١٦ تم تنفيذ ٢٦ عملية إطلاق نار في الضفة الغربية، ثلثها إستهدف المستوطنين، والباقي تجاه جنود الجيش.

وبين أنه أصبح لدى قادة الكتائب والألوية والوحدات العسكرية "الإسرائيلية" كتيبات إرشاد تعينهم على كيفية التعامل مع العمليات المسلحة، موضحاً أن الهدف النهائي هو العمل على تقليص عمليات إطلاق النار قدر الإمكان، وملاحقة السيارات التي يستقلها المسلحون الفلسطينيون وإلقاء القبض عليهم في الوقت المناسب. ونُقل عن قائد كتيبة يهودا في الضفة الغربية الجنرال إبتسيك كوهين، وهو ذو خبرة قتالية طويلة، أنه فور تقلده لمهامه العسكرية قبل أشهر بدأ بإصدار سلسلة قرارات لتنفيذ حملات من الاعتقالات المستمرة للفلسطينيين، ومواصلة العمليات الميدانية، وجلب المعلومات الإستخباريّة اللازمة.

وأضاف أنه بين حين وآخر يتمّ تعزيز هذه الكتيبة بالمزيد من القوات العسكرية، إلى جانب نشر حواجز أمنية إضافية وصلت إلى نحو ٢٥٠ في مناطق عديدة من الضفة الغربية، لتضييق الخناق على المركبات الفلسطينية التي يُشتبه في وجود مسلحين فيها.

الخليل: مخطط إستيطاني كبير يشمل مراكز تجارية ووحدات سكنية

وضعت سلطات الإحتلال مخططاً إستيطانياً كبيراً، يشمل بناء مراكز تجارية ووحدات سكنية في منطقة جنوب الخليل، ويدّعي واضعو المخطط أن المراكز التجارية ستخدم المستوطنين والفلسطينيين وسكان النقب، ما يعني أنه يهدف إلى محو "الخط الأخضر" أيضاً. وتعهّدت "الإدارة المدنية" التابعة لجيش الإحتلال، بدفع "خطة إستراتيجية" من أجل "تطوير منطقة جنوب جبل الخليل".

ووفقاً للصحيفة، فإن وثيقة داخلية تمّ إرسالها في الأشهر الأخيرة من مكتب رئيس "الإدارة المدنية" السابق، العميد دافيد مناحيم، إلى رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات جنوب جبل الخليل، يوحاي دماري، تضمنت تعهداً بالعمل على إقامة عدد من مشاريع البناء الكبرى في هذه المنطقة، ومن ضمنها مراكز صناعية ومركز طبي ووحدات سكنية.

وتقضي الخطة بإقامة منطقتين صناعيتين، واحدة تجارية في منطقة مستوطنة "تينا عوماريم" والثانية "لإحتياجات لوجيستية" في قرب بلدة ترقوميا الفلسطينية. ويُشار إلى أن هناك مركز تجاري في المنطقة، بالقرب من مستوطنة "عتيئيل".

وتشمل المخططات إقامة مركز طبي في المنطقة الإستيطانية "أدوريم"، بادّعاء خدمة المستوطنين والفلسطينيين. ويشمل المخطط بناء وحدات سكنية جديدة، لكن الوثيقة لم تورد تفاصيل حول عددها أو الموقع

الذي سُنّى فيها. وقالت "الإدارة المدنية" أن بناء الوحدات السكنية سيخضع لقرار الحكومة الإسرائيلية، علماً أن هذا الشرط لم يذكر في سياق إقامة المراكز الصناعية والطبية. يُشار إلى أن المجلس الإقليمي لمستوطنات جنوب جبل الخليل يضم ١٥ مستوطنة يسكنها حوالي ٨٥٠٠ مستوطن. وتوجد بالقرب من هذه المستوطنات بلدات فلسطينية بينها بني نعيم ويطا.

هآرتس: وحدات إستيطانية جديدة في قلب مدينة الخليل

كشفت صحيفة هآرتس العبرية اليوم أن وزارة الإسكان والتخطيط الإسرائيلية، تخطط لبناء وحدات إستيطانية جديدة في قلب مدينة الخليل. وقالت الصحيفة "تتم في هذه الأيام بلورة الخطة لبناء هذه الوحدات الإستيطانية، مشيرةً إلى أن وزير الجيش السابق موشيه يعالون أصدر قبل عدة أشهر تصريحاً لبنائها على منطقة مصنفة h2 التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية". وذكرت الصحيفة أنه من المخطط أن يتم بناء الوحدات الإستيطانية الجديدة في المنطقة التي توجد فيها حالياً النقطة العسكرية المسماه "مينكانيم"، والواقعة بين الحي اليهودي افراهم افينو وشارع الشهداء. و"إن هذه الوحدات السّكنيّة سُنّى فقط على قطعة أرض معيّنة في هذه المنطقة وهي أراضٍ كانت تابعة لسكان يهود حتى من قبل تأسيس الدولة". ولم يُعرف بعد عدد الوحدات الإستيطانية المَنوي بناؤها والمساحة التي ستقع فيها، علماً بأن مساحة النقطة العسكرية المذكورة لا تتعدى الدونمين على أكبر تقدير.

مخطط لبناء ٤٢٠٠ وحدة إستيطانية غرب رام الله

صادقت اللجنة اللوائية الإسرائيلية للتخطيط والبناء في لواء وسط الضفة الغربية المحتلة على خطة لبناء ٤٢٠٠ وحدة إستيطانية في مستوطنة "موديعين" غرب رام الله الواقعة داخل جدار الفصل. ووفقاً لما نشره موقع "والا" العبري فإن المخطط المذكور يشمل بناء ٤٢٠٠ وحدة إلى الغرب من الشارع رقم ٣ ويضم أحياء سكنية ومرافق تجارية على مساحة تصل إلى ١١٤٠ دونم. ومستوطنة "موديعين" مُقامة على أراضي قرى غرب رام الله وتمّ ضمّها لمستوطنة "مكابيم ريعوت" عام ٢٠٠٣ لتصبح مستوطنة واحدة ويبلغ عدد سكانها حوالي الـ ١٠٠ ألف مستوطن.

خطة حكومية لرفع عدد المستوطنين في بيت لحم إلى نصف مليون

كشف وزير البناء والإسكان في حكومة الإحتلال الإسرائيلي يوآف غلانت، بأن حكومته وضعت مخططاً لجعل عدد المستوطنين في منطقة بيت لحم، خلال عشر سنوات، نصف مليون مستوطن، ما يعني زيادة عما هو قائم اليوم بنحو ٤٣٠ ألف مستوطن، وهذا دون الحديث عن المناطق الإستيطانية الأخرى في الضفة المحتلة.

ويوآف غلانت هو الشخص الثاني في حزب "كولانو" الذي يتزعمه وزير المالية موشيه كحلون، ويُعدّ في المقاييس الإسرائيلية، على أنه حزب "وسط"، إلا أنه حزب يعبّر عن مواقف اليمين المتطرف. وقال غلانت، إن على التكتّل الإستيطاني "غوش عتسيون"، أن يزداد عدد المستوطنين فيه إلى نصف مليون مستوطنة، في غضون ١٠ سنوات، بدلاً من ٧٠ ألف مستوطن اليوم. ويُعدّ هذا التكتّل الإستيطاني، النقطة الغربية الأولى للحزام الإستيطاني الضخم الذي يبتز الضفة إلى قسمين شمالي وجنوبي، ويكون في مركزها مدينة القدس، ويصل شرقاً حتى مشارف البحر الميت.

"إسرائيل" تهوّد أكثر من ٦٠% من أراضي الضفة الغربية

أدانت الخارجية الفلسطينية بشدّة التصعيد الإستيطاني الخطير، واعتبرته إستكمالاً لمخططات التّهويد الإسرائيلية لأرض دولة فلسطين التي تقوم على أساس تهويد ما يزيد عن ٦٠% من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وتحويل التجمّعات السكانية الفلسطينية إلى كانتونات معزولة بعضها عن بعض في محيط من المستعمرات والمستوطنين المتطرفين، وبالتالي إحكام السيطرة الإحتلالية على تلك التجمّعات والتحكّم بحركة المواطنين منها وإليها من خلال بوابات حديدية وأبراج عسكرية تحوّلها إلى سجون حقيقية، الأمر الذي يكرّس بوضوح وعلى مرأى وسماع من العالم نظام الفصل والتمييز العنصري في أرض دولة فلسطين.

واستهجنت الخارجية صمت العديد من الدول على تلك الخروقات الإسرائيلية الجسيمة للقانون الدولي واتفاقيات جنيف وإستغربت تكرار مواقف الإدانات اللفظية التي تصدر عن عدد آخر من الدول والمجتمع الدولي إزاء الخطر الإستيطاني الذي يلتهم يوماً فرص السلام وحل الدولتين خاصةً. وطالبت الوزارة المجتمع الدولي بوقف سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع قضايا المنطقة وتطالب مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته في مواجهة هذه الجريمة الكبرى التي تهدد الأمن والإستقرار والسلم الدوليين وتقوّض حل الدولتين وتستتهر بإرادة السلام الدولية.

مشروعان إستيطانيان جديان لفصل بيت لحم عن القدس والخليل

شرعت سلطات الإحتلال بأعمال مسح أراضي في المنطقة الواقعة بين مستوطنة "أفرا" ومزرعة "تل عيتم"، بهدف ربطهما مع بعضهما بعضاً وتحويلهما إلى تجمع إستيطاني واحد. وما لم تعلنه السلطات في مشروعها هذا هو أن عملية التوسع الإستيطاني الجديدة ستؤدي إلى فصل مدينة بيت لحم كلياً عن مدينة القدس، وهو ما اعتبرته "حركة السلام الآن" الإسرائيلية "مدمراً" لحل الدولتين. وتقع هاتان المستوطنتان ضمن كتلة إستيطانية مؤلفة من ١٤ مستوطنة تسمى "غوش عتصيون" وتحيط مدينة القدس على نحو يفصلها تماماً عن مدينة بيت لحم التي كانت على مدى التاريخ توأمة جغرافية ودينية لها. وتزامن الكشف عن مشروع التوسع الإستيطاني هذا مع مشروع آخر لفصل مدينة الخليل عن مدينة بيت لحم وتحويل كل منهما إلى "غيتو" منفصل.

جيش الإحتلال: "إستهدفنا شبكة أنفاق شمال القطاع بصواريخ إرتجائية"

ادّعى جيش الإحتلال الإسرائيلي أن طائراته الحربية إستهدفت خلال القصف الكثيف لشمال قطاع غزة، شبكة أنفاق تتبع للمقاومة الفلسطينية، بعددٍ من الصواريخ الإرتجائية. وذكرت الإذاعة العبرية الرسمية أن الطائرات الحربية الإسرائيلية ألقت عدداً من القنابل الإرتجائية على أهداف شمال قطاع غزة.

مسؤول إسرائيلي: "قصف غزة ردّ غير إعتيادي وسكان القطاع ذُهلوا من حجم الردّ"

قال ضابط كبير في جيش الإحتلال، إن الهجمات الجوية التي شنت على قطاع غزة "ردّ غير إعتيادي مقارنةً بكمية الأهداف التي كانت تُقصف سابقاً".

وأضاف: "إن قصف قطاع غزة هو جزء من نمط الردّ الثابت حسب أوامر وخطط الجيش، و ما حدث هو ردّ غير إعتيادي مقارنةً بكمية الأهداف"، وأشار الى أن "تقديرات الجيش هي أن الطرف الآخر لن يجرّ المنطقة إلى تصعيد ولا يعلم الجيش بعد من الذي أطلق صاروخ أمس تجاه سديروت. وفي هذه الأثناء سيبذل الجيش قصارى جهوده لإعادة المسار الإنساني إلى وضعه الطبيعي".

وزعم أنه لا توجد لدى "إسرائيل" أي نية للتصعيد، وإنما نية للحفاظ على الردع الذي تحقق في الحرب الأخيرة على غزة على حد زعمه.

وواصل حديثه "نحن لا نستخفّ بالصواريخ الذي أُطلق وسقط داخل إحدى المستوطنات منتصف أغسطس، ليس من الصواب ترك حماس أن تفعل ما تشاء ومن ثم تلقي بالمسؤولية على هذه التنظيمات أو تلك".

وأضاف "هجمات أمس تمت بالأساس من قبل طائرات سلاح الجو وجهزت مسبقاً كجزء من بنك الأهداف التي يجمعها الجيش منذ إنتهاء عملية الجرف الصامد".
ويقول الضابط الكبير: "لدينا نيّة لمعالجة جميع البنى والأهداف للتنظيمات في القطاع، فقد هاجمنا عشرات الأهداف وبالتأكيد هذا ردّ غير إعتيادي"
وتابع "في قطاع غزة ذهلوا من الرّد الإسرائيلي وبدلاً من الرد بإطلاق النار ردّوا بتقارير تحدثت أن إسرائيل إستخدمت طائرات F-35 وهي تقارير غير صحيحة". وهنا أوضح الضابط الكبير (لم نهجم بطائرات F-35 مثلما قيل في قطاع غزة).

حماس: لن يُفْلح العدوان في فرض أي معادلات جديدة في قطاع غزة

قال الناطق باسم الحركة، سامي أبو زهري، إن تصعيد الإحتلال يأتي في سياق مواصلة العدوان على شعبنا الفلسطيني والرغبة في خلق معادلات جديدة في القطاع. وأكد أن العدوان لن يُفْلح في كسر إرادة شعبنا أو فرض أي معادلات جديدة في مواجهة المقاومة.

القصف الإسرائيلي العنيف حمل رسالة واضحة للمقاومة

رأى محللون سياسيون أن وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان يسعى لفرض معادلة جديدة قائمة على أن كل صاروخ فلسطيني يُطلق من قطاع غزة على البلدات الإسرائيلية سيقابله عشرات الصواريخ من الطائرات الإسرائيلية، ليثبت للإسرائيليين أنه الأقدر على كبح جماح الفلسطينيين من جهة وقدرته على تحقيق الأمن للإسرائيليين من جهة أخرى.

يُشار، إلى أن سلاح الجو الإسرائيلي قصف أهداف فلسطينية بعشرات القذائف المدفعية والصاروخية ردّاً على صاروخ أُطلق من قطاع غزة سقط في منطقة غير مأهولة في سديروت المحاذية للقطاع.
ويرى المراقبون أن الرّد الإسرائيلي العنيف والقوي الذي تمثل الليلة الماضية في سلسلة الغارات، يدلّ على أن إسرائيل في عهد ليبرمان تريد أن ترسّخ معادلة جديدة وهي أن الصاروخ الفلسطيني سيقابله عشرات الصواريخ من الجانب الاسرائيلي، وأن المرحلة السابقة كانت قائمة على النسبة والتّناسب بين الجانبين الفلسطيني (المقاومة) والإسرائيلي، بمعنى أن الصاروخ يقابله صاروخ، أما اليوم فيريد ليبرمان أن يرسّخ معادلة جديدة مفادها أن الصاروخ سيقابله عشرات الصواريخ.

يوسي بيلين: يدعو لمنع حماس من المشاركة في الانتخابات البلدية حسب إتفاق أوسلو

قال يوسي بيلين وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق، إنه يجب ألا تُمنح حركة (حماس) فرصة المشاركة في الانتخابات المحلية الفلسطينية المقررة في أكتوبر/تشرين الأول القادم، لأن ذلك يتعارض مع نصوص إتفاق أوسلو "ب" الموقع بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥.

وفي مقال له في صحيفة "إسرائيل اليوم" المقرّبة من رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، أضاف بيلين أن الإتفاق يحظرّ المشاركة في الانتخابات الفلسطينية على أي طرف يدعو إلى ما وصفها بـ "أفكار عنصريّة"، أو يسعى لتحقيق أهدافه بوسائل غير قانونيّة وغير ديمقراطيّة.

واعتبر الوزير الأسبق الذي قاد عملية المفاوضات مع الفلسطينيين في تسعينيات القرن الماضي، أن ذلك ينطبق على حماس التي لا تعترف بـ "إسرائيل" ولا بالإتفاقات السياسية الموقّعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وحذّر بيلين الذي يُعتبر من رموز عملية التسوية في "إسرائيل"، من تكرار الخطأ الإسرائيلي السابق زمن رئيسي الحكومة السابقين أرييل شارون وإيهود أولمرت حين وافقا على مشاركة حماس في الانتخابات التشريعيّة السابقة عام ٢٠٠٦.

وقال بيلين، الذي شارك في صياغة إتفاق أوسلو، إنه إذا حصل ذلك وشاركت حماس في الانتخابات القادمة، فإن على "إسرائيل" أن تعلن مسبقاً أنها لن تحترم أي نتائج تُسفر عنها هذه الانتخابات. وأشار إلى أنه إذا فاز ممثلو حماس في الانتخابات فإن "إسرائيل" لن تعترف بهم كممثلين منتخبين من الجمهور الفلسطيني، طالما أن الحركة لم تعلن تخليها عن الأساليب المسلّحة ضد "إسرائيل".

الطيراوي: "اليسار رفض مشاركتنا وقبول حماس المشاركة بالانتخابات كان مفاجأة"

قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، توفيق الطيراوي، إن تحالف قوى اليسار في منظمة التحرير الفلسطينية رفض طلباً من حركة فتح للدخول بقائمة موحّدة في الانتخابات البلدية المقبلة.

وأضاف: "ذهبنا للإخوة في فصائل منظمة التحرير وطلبنا أن تكون بقائمة واحدة تضمّ كل فصائل المنظمة، لكن هناك ٥ تنظيمات إختارت أن تكون بقائمة واحدة، وهم منذ فترة نسّقوا الأمر بينهم ورفضوا القائمة الواحدة مع فتح".

ولفت إلى أن فتح ستسعى للدخول بقائمة مشتركة في الانتخابات المحلية مع أي من الفصائل الأخرى المنضوية في منظمة التحرير.

وعن رفض تحالف قوى اليسار طلب فتح قال: "لا تتحقق الأمنيات دائماً، وآمل أن ينجحوا والشعب يعطيهم الذي يجب أن يعطيهم إياه، وكنا نتمنى أن نكون في قائمة واحدة".

وكانت قوى اليسار الخمس (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني، حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، والإتحاد الديمقراطي الفلسطيني/فدا) أعلنت خوض الانتخابات لمجالس الحكم المحلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس، وقطاع غزة بقائمة "تحالف ديمقراطي" موحدة.

وأوضحت القوى الخمس أن القائمة تتشكل من شخصيات ديمقراطية مستقلة، تتمتع بالكفاءة والنزاهة والوزن الاجتماعي، شريكاً رئيساً في تشكيلها وصوغ برنامجها، مؤكدة ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وضمان نزاهتها وصون الحريات وسلامة العملية الانتخابية.

إستطلاع: الفلسطينيون يفضلون انتخاب فتح بدلاً من حماس

عبرت غالبية من الفلسطينيين عن الرغبة في التصويت لصالح حركة "فتح" بدلاً من "حماس"، وذلك في إستطلاع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بالتعاون مع مؤسسة "كونراد أديناور" الألمانية.

وكشف إستطلاع حديث للرأي تزايداً في عدد الفلسطينيين الذين يفضلون الإدلاء بأصواتهم لصالح حركة فتح عن حركة حماس حال إجراء انتخابات برلمانية في الأراضي الفلسطينية.

وستكون هذه أول انتخابات محلية في قطاع غزة منذ أكثر من عشرة أعوام، حيث لم يتم إجراء أي انتخابات في الأراضي الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٦. وبحسب الإستطلاع، حصلت فتح على أصوات أعلى من حماس سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس. وصوت لصالح فتح ٣٤,٤% من الذين شملهم الإستطلاع، مقابل ٣٠,٥% لصالح حماس.

وأجرى الإستطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بالتعاون مع مؤسسة "كونراد أديناور" الألمانية. وتم إدراج نفس المرشحين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠٠٦ في الإستطلاع. يُذكر أن قائمة "التغيير والإصلاح" التي مثلت حركة حماس في تلك الانتخابات حصلت على أغلبية مطلقة، فتولت السلطة بالقوة في قطاع غزة.

إستطلاع وإستكشاف بين حماس ومسؤولين من واشنطن عبر طرف ثالث

كشفت أوساط فلسطينية متابعة النقاب عن إتصالات عن بُعد تجري حالياً بين مسؤولين أمريكيين وقادة سياسيون في حركة المقاومة الإسلامية حماس .

وأبلغ قياديون فلسطينيون الجانب الأردني مؤخراً بأن مسؤولين من واشنطن لديهم استعداد لإجراء إتصالات مع العضو البارز في قيادة حركة حماس بالخارج خالد مشعل . وبعض هذه الإتصالات أُنجزت فعلا عبر طرف ثالث وفي طريقها للتقدم.

ويبدو أن هذه الإتصالات تستهدف الإستطلاع والإستكشاف قبل الإنتخابات الفلسطينية المقبلة.

صناعة السلاح في "إسرائيل" تستعد لخسارة ملايين الدولارات

تستعد صناعة السلاح الإسرائيلية إلى خسارة مئات الملايين من العوائد، نتيجة الصفقة التي تمت بين حكومة الإحتلال والولايات المتحدة الأمريكية من أجل زيادة قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل.

وتشير التقديرات الأولية بحسب ما نشرته صحيفة هآرتس إلى أن الخسارة في المبيعات قد تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي والتي كانت تُدفع من الأموال الأمريكية، وقد يؤدي الأمر إلى دفع الشركات لإغلاق بعض خطوط الإنتاج ونقلها إلى الولايات المتحدة والتي قد تؤهل حينها الشركات الأمريكية لحصة من تلك المساعدات.

وبحسب مصادر هآرتس فإن الأمر قد يتسبب أيضاً في نقصان إمكانيات تصنيع الأسلحة خلال فترة الحروب عندما تكون الطرق البحرية والبرية مغلقة.

وقال المصدر، "إن وزارة حرب الإحتلال لا تفهم إحتياجات الإقتصاد الإسرائيلي، ولكنها ترى نفسها وقد حصلت على ٥٠٠ مليون دولار إضافية على الموازنة ليكون هذا هو جُلّ إهتمامها، ولكننا نحن العاملون في مجال تصنيع الأسلحة نستعد لخسارة ١,٢ - ١,٣ مليار دولار تشمل ٥٠٠ مليون دولار أقرّها الكونغرس الأمريكي للمشاريع الخاصة.

الجزيرة تنشر صورة لمُختطفين من حماس في السجون المصرية

نشرت فضائية الجزيرة القطرية صورة سرّية لإثنين من الشبان الفلسطينيين الأربعة الذين اختطفوا قبل عام أثناء مغادرتهم معبر رفح البري تجاه مطار القاهرة الدولي، وهم داخل أحد المقرات الأمنية في القاهرة.

ووفقاً للقناة فإن الصورة التي حصلت عليها من مصادر من حماس، هي لمجموعة من المختطفين بينهم المختطفين "ياسر زنون وعبد الدايم أبو لبد"، ويظهران في ظروف قاسية داخل مقرّ أمني مصري.

الرئيس السيسي: بوتين أبلغني استعداداه لجمع عباس ومنتياهو في مفاوضات مباشرة
أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن بوتين "أبلغه إستعداداه لإستقبال" عباس ومنتياهو في
موسكو لإجراء محادثات مباشرة.
وقال السيسي "نحن ندعم أي تحرك من جانب الدول المَعنِيّة القادرة على التأثير سواء الولايات المتحدة أو
أوروبا أو روسيا للتوصل إلى سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل".
وتابع، "أبلغني الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأنه مستعد أن يستقبل كُلاً من أبو مازن (الرئيس
الفلسطيني) ومنتياهو في موسكو لإجراء محادثات مباشرة لإيجاد حلّ وحلحلة القضية". وأضاف "نحن ندعم
هذه الجهود والكلّ مدعوّ للمشاركة في دفع عملية السلام".
وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد المجدلاني أنه لا يوجد شيء رسمي بعد
وإنما مشاورات في هذا الشأن، وأوضح أن "هناك مشاورات وإتصالات بهذا الشأن وإخراج العملية السياسية
من حالة الجمود، لكن لا يوجد شيء رسمي لغاية الآن".
وكان الرئيس الفلسطيني إلتقى في العاصمة الأردنية عمان مبعوثاً من بوتين هو نائب وزير الخارجية
مikhail Bogdanov الذي سلّمه رسالة خطيّة من الرئيس الروسي.
وفي ٢١ تموز الماضي، قال الرئيس المصري أن بلاده تقوم بـ"تحرك جادّ" لتسوية القضية الفلسطينية
وتحقيق السلام.
وجاء هذا التصريح بعد عشرة أيام من زيارة قام بها وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى إسرائيل
هي الاولى على هذا المستوى منذ تسع سنوات.
وكان السيسي وجّه نداء غير مسبوق في أيّار الماضي إلى الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل إستئناف
عملية السّلام قبل أن يوفد وزير خارجيته سامح شكري إلى إسرائيل في العاشر من تموز الجاري، مؤكداً أن
تحقيق سلام دائم بين الفلسطينيين وإسرائيل سيُتيح إقامة "سلام أكثر دفئاً" بين مصر وإسرائيل.
والتقى شكري أثناء زيارته لإسرائيل منتياهو، ودعا إلى "خطوات جادّة لإقامة إجراءات بناء ثقة" بين
الفلسطينيين وإسرائيل.
وتحاول باريس تنظيم مؤتمر دولي قبل نهاية العام الجاري لإعادة إطلاق عملية السلام الفلسطينية .
الإسرائيلية المتوقّفة منذ فشل المبادرة الأميركية الأخيرة في نيسان ٢٠١٤.

تقدير مصري-أردني لإستجابة الرئيس أبومازن لدعوة توحيد حركة فتح

استحوذت القضية الفلسطينية على جزء كبير من محادثات الرئيس عبد الفتاح السيسي وملك الأردن عبد الله الثاني، حيث أعرب الزعيمان عن تقديرهما للرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن لإستجابته لدعوة لم الشمل الفلسطيني، وإصدار اللجنة المركزية لحركة فتح بياناً للتأكيد على دعوتها لإعادة أبنائها تحت مظلة الحركة بما يخدم القضية الفلسطينية والوضع الداخلي الفلسطيني بشكل عام، خاصة في ظل المرحلة الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية في الوقت الراهن، والتي تتطلب وحدة الصف ودعم القوى المعتدلة لمواجهة الإرهاب الذي يعاني منه العالم أجمع.

ويأتى تقدير الزعيمين لإستجابة الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن لدعوة لم الشمل الفلسطيني من خلال بيان فتح، إستكمالاً لدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي الأخيرة التي دعا خلالها لوحدة حركة فتح الداخلية، ومن ثم الإنطلاق نحو تحقيق المصالحة بين فتح وحماس لخدمة المشروع الوطنى الفلسطيني. بدوره قال عضو المجلس الثوري لحركة فتح، سمير المشهراوي، إن مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي تأتي إستكمالاً لدور مصر تاريخياً في دعم القضية الفلسطينية، وليس بجديد على مصر التي عودت الشعب الفلسطيني على دعمها والتي وصلت إلى إمتزاج دم الجيش المصري بالفلسطيني، وإيمان مصر بأن دعم القضية الفلسطينية يجب أن يركز على حركة فتح "عمود الخيمة" والتي تمثل عنصر الإئتران في الساحة الفلسطينية.

وأشاد "المشهراوي" ببيان اللجنة المركزية لحركة فتح الصادر أول أمس حول الدعوة لوحدة الحركة ودعوة أبنائها لرص الصفوف والتعاقد والتلاحم لنصرة الحركة، وضرورة التعالي عن الخاص من أجل العام، حيث أعربت اللجنة إستعدادها لمراجعة قرارات الفصل والإجراءات العقابية التي اتخذت بحق أبناء فتح، مشيرة إلى أن مؤسسات الحركة مفتوحة لإعادة النظر في هذه القرارات، داعياً لتوحيد فتح ووضع رؤية فلسطينية تواجه إسرائيل التي تنفرد بالشعب الفلسطيني وتمارس ما يحلو لها.

وثنّ المشهراوي ما وصفه بـ"الخطاب الوحدوي" المسؤول، والذي جاء في لحظات حرجة من عمر القضية الوطنية الفلسطينية وحركة فتح الأبية لرص الصفوف ومواجهة التحديات، مؤكداً أن قوة فتح في وحدتها، ووحدتها قوة لفلسطين وشعبها يجعلهم دائماً سباقين لدعم أي جهود صادقة لإنجاز هذا الهدف والذي يقود لإنجاز أهدافنا الوطنية.

ودعا القيادي الفتحاوي أبناء الحركة الذين طالتهم قرارات الفصل بالبدا باتخاذ كل الإجراءات اللازمة، والتي تكفل لهم عودة حقوقهم كأعضاء وقيادات أصيلين في هذه الحركة، جاؤوها بانتمائهم الصادق وتضحياتهم وبطولاتهم التي تشهد لها ساحات الوغى وزنازين الأسر وميادين التحدي.

يُذكر أن اللجنة المركزية أصدرت بياناً أوّل أمس أكّدت فيه أن حركة "فتح" وهي تزفّ شهداءها يومياً، وتعالج جرحاها وتسعى للإفراج عن أسراها والأسرى كافة، تؤكد تصميمها على إنجاح الانتخابات المحليّة وإجرائها في موعدها المحدد، داعيةً أبناءها وكوادرها كافة لتعزيز وحدتهم وتعاظدهم وتضامنهم، والتعالي عن الخاصّ للعامّ، والتأكيد على أن أطرها ومؤسساتها مفتوحة أمام جميع أبنائها للتعامل مع المشاكل والعقبات كافة، وبما يشمل أصحاب التطلّعات الذين اتّخذت بحقهم إجراءات عقابيّة.

القدس: مُخطط لإقامة قطار هوائي لـ"تثبيت سيادة الاحتلال"

قال رئيس بلدية الاحتلال في القدس، نير بركات، أن البلدية تخطط لإقامة قطار هوائي في القدس بحيث يؤكد لمستخدميه "من هو صاحب السيادة على هذه المدينة"، في حديثه مع ناشطين من "حزب الليكود". وبحسب المخططات، التي سبق وأن نُشرت هنا، تنوي البلدية إقامة أربعة محطات توقّف للقطار الهوائي، الأولى قرب ما يُسمى "مسرح الخان"، والثانية في موقع أُطلق عليه "كيدم"، إستولت عليه الجمعيّة الإسطيطانيّة "إلعاد" في سلوان، والثالثة قرب فندق الأقواس السبعة في جبل الزيتون، والرابعة قرب كنيسة الجثمانية. وتبيّن أيضاً أن بركات سبق وأن أشار، في صفحته على فيسبوك، إلى محطة أخرى قرب بركة عين سلوان.

وبحسب بركات فإن محطّتين من بين المحطّات الخمس ستكون في مواقع تديرها جمعيّة "إلعاد" الإسطيطانية في ما يزعم أنها "مدينة داود". وربط بركات في حديثه بين ما أسماه "الإحتياجات الإقتصاديّة والسياحيّة" للمشروع، وبين "الهدف الأيديولوجي" له، مضيفاً أنّ من يستخدم القطار الهوائي سيدرك "من هو بالضبط صاحب السيادة على المدينة". وتابع أن الجولة في "المواقع اليهوديّة التاريخيّة" في المدينة بحاجة إلى إنشاء وسائل مواصلات. وقال أيضاً أنه يريد جلب ١٠ مليون سائح لهذه الأماكن في القدس، وأنه لا يمكن تحقيق ذلك بدون البنى التحتيّة، مثل القطارات الأرضيّة والهوائيّة السريعة والفنادق.

الرئيس عباس: اليهود الروس قادمون والمجتمع الإسرائيلي منقسم على نفسه

أبلغ الرئيس الفلسطيني محمود عباس نخبة من الشخصيّات السياسيّة والإعتباريّة الأردنيّة، بأنّ المعادلة داخل إسرائيل "ستتغيّر" حيث تنمو الخلافات والإنشقاقتات في بُنية المجتمع الإسرائيلي وداخل القوى السياسية، وهو أمر سيؤثر على المشهد السياسي برُمته.

وانتقد عباس بصورة واضحة إصرار الجيش الإسرائيلي على مطاردة وإعتقال فلسطينيين داخل أرض السلطة الفلسطينية، وبصورة تخلّ بكل ما توافق عليه من تنسيق ونصوص مشيراً إلى أن أجهزة السلطة لديها القدرة على التصرف مع أي مطلوبين بدلاً من الإختراقات الإسرائيلية.

ولوحظ بأن الرئيس يراهن سياسياً وتفاوضياً على معادلات حكم وإدارة جديدة في إسرائيل بسبب الضّغط الذي تسبّبه نقاشات لها علاقة بالإنقسام بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين .

وتوقّع أن يلعب اليهود الروس تحديداً دوراً مهماً وضاعطاً في مسار الأحداث داخل المؤسسات الحاكمة الإسرائيلية في ظلّ عودة روسيا وبقوة لأحداث المنطقة ومشاهدها وملفاتها.

ولفت النظر إلى أن اليهود الروس، بكل تصنيفاتهم، في حالة إنقسام الآن ويطالبون بحقوقهم وسيكون لهم شأن في معادلة القرار الإسرائيلية، وعلى الجانب الفلسطيني أن يقرأ المشهد جيداً ويستعدّ لإستثمار هذا التفاوت .

وإستعان عباس في تحليله بالنقاشات التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي حالياً بعنوان حقوق اليهود الروس والشرقيين.

تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في أحداث نابلس

أعلن عضو تجمّع الشخصيات المستقلة خليل عساف، أنه تمّ تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق بأحداث مدينة نابلس، مؤلفة من لجنة الحريات العامة والهيئة المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان في فلسطين.

وأضاف عساف أن اللجنة ستباشر أعمالها فوراً، وستقوم بنشر النتائج والمعوقات والإيجابيات للرأي العام، وخاصة لأهالي مدينة نابلس.

شعث: بعد ٢٣ عاماً على إتفاق أوسلو.. الإستيطان تضاعف

قال مفوض العلاقات الدولية في حركة "فتح" نبيل شعث، إننا لا زلنا بعد ٢٣ سنة من إتفاق أوسلو، نرّج تحت الإحتلال الإسرائيلي الإستيطاني العنصري، بينما إرتفع عدد المستوطنين منذ توقيع الإتفاق، من ١٦٠ ألف مستوطن، إلى ٧٨٠ ألف، وتحوّلت ما نسبته ٦٢% من مساحة الضفة الغربية، إلى مستوطنات، ولم يبق للشعب الفلسطيني شيء، إذ تحوّلت المدن والقرى الفلسطينية إلى مناطق معزولة ومقطّعة، وأشار شعث إلى أنّه بعد ٢٣ عاماً على توقيع أوسلو، لا زلنا نفتقد لأداة تنفيذ للقرارات الدولية.

وحول المبادرة الفرنسية، أوضح شعث أن هناك محاولة فرنسية بدأت بمؤتمر في باريس منذ شهر، وهي محاولة أوروبية دولية، تحاول أن تنتج شيئاً جديداً، وتزيد من أملنا في السلام، وقال: "نتوقع أن يتم في نيويورك، خلال إجتماعات الأمم المتحدة في سبتمبر المقبل، الاتفاق على المؤتمر الدولي الذي سيعقد في باريس، ولعل ذلك يُتيح فرصة دولية لمفاوضات شبيهة بمفاوضات إيران".

خبير إسرائيلي: السلطة تفقد السيطرة في الضفة..

إعتبر خبير إسرائيلي أن الأحداث الدامية في مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية تُنبئ بأن السلطة الفلسطينية تتجه إلى فقدان السيطرة على المدينة، وأن ما سماها الفوضى الأمنية قد تتسع رقعتها. وقال الضابط السابق في الاستخبارات الإسرائيلية والخبير في الشؤون العربية يوني بن مناحيم في مقال له بموقع "نيوز ون" الإخباري الإسرائيلي، إن الفوضى الأمنية في نابلس تُنذر بالانتشار في مدن أخرى بالضفة، مع وجود قرابة مئة مسلح فيها يخرقون القانون وينتمون إلى مجموعات مسلحة سياسية وجنائية. وأضاف أنه عقب إشتباكات نابلس التي قتل فيه مسلحون وعناصر من الأمن الفلسطيني، تزايدت الدعوات الفلسطينية للرئيس محمود عباس بإجراء الانتخابات المحلية في المدينة خشية وقوعها في بحر من الدماء بين مراكز القوى المختلفة فيها.

وحسب تعبير الخبير الإسرائيلي، باتت نابلس نموذجاً حياً واضحاً عن فقدان سيطرة السلطة الفلسطينية - بقيادة حركة فتح - على المدن الفلسطينية.

ورأى أن الرئيس عباس بات في نظر كثير من الفلسطينيين رهينة بأيدي مستشاريه ذوي المصالح المتضاربة، في ظل رغبته المتزايدة في البقاء في منصبه قبل تركه "بشكل مشرف". كما قال إن رئيس الوزراء رامي الحمد الله لا يستطيع وقف العنف في مدينة نابلس.

واستعرض أسباب إنتشار العنف في نابلس، واعتبر أن من أبرزها الحرب الخفية على رئاسة السلطة الفلسطينية داخل أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، والسيطرة على نابلس نفسها، وإنتشار ظاهرة شراء السلاح وتداوله في أيدي الفلسطينيين.

عزام الأحمد: نجاح الانتخابات المحلية عامل مساعد على إنهاء الانقسام الفلسطيني

أكد عضو اللجنة المركزية في حركة فتح عزام الأحمد، أن "إجراء الانتخابات المحلية في الضفة والقطاع خطوة إيجابية من شأنها أن تفتح الباب لتجاوز مأزق الانقسام الفلسطيني".

وأوضح أن "الإستعدادات الجارية للإنتخابات المحلية في الأراضي الفلسطينية حتى الآن إيجابية"، على الرغم من الأخطاء التي قال بأن "حماس إرتكبتها في قطاع غزة". وأضاف: "إذا تمّت الإنتخابات المحلية في غزة والضفة بنجاح وبشفافية فإن ذلك سيخلق أجواء مريحة للتفكير في إجراء الإنتخابات التشريعية والرئاسية حتى في ظلّ الإنقسام". وأعرب عن أمله في أن تفتح الإنتخابات المحلية الطريق للذهاب إلى إيجاد حلّ لمأزق الإنقسام.

إستطلاع: تفوّق حماس في الإنتخابات المحلية في غزة وتعادل مع فتح في الضفة

أظهر إستطلاع حديث للرأي، أعدّه معهد العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" (غير حكومي)، تفوّق قوائم حركة "حماس" على القوائم التابعة لحركة "فتح" بنسب طفيفة في قطاع غزة وتساوٍ في النتائج بالضفة الغربية.

وأوضح إستطلاع أوراد أن معدل المشاركة في الإنتخابات المحلية القادمة (من المقرر إجراؤها في ٨ تشرين أول/ أكتوبر المقبل) بنحو ٦٠ %.

وقدّر المركز حصول مرشحي حركة فتح في الضفة على ٣٤ % من المقاعد، بينما يحصل مرشحو حماس على ٣٣ %، والمستقلّون (لا ينتمون لأي من الأحزاب) على ١٩ %، واليسار الفلسطيني ٩ %، وبقية المجموعات الإسلامية على ٤ %.

أما في قطاع غزة، فيتوقّع المستطلعون أن تحصل حركة فتح على ٣٢ % من المقاعد، بينما تحصل حماس على ٣٧ %، والمجموعات اليسارية ٩ %، والمجموعات الإسلامية الأخرى ٦ %.

ويتوقع ٤٧ % من المستطلعين أن الإنتخابات المحلية ستجري في موعدها المحدد، بينما شكك الثلث بحدوثها فعلياً على الأرض، وصرّح ٢١ % "بأنهم لا يعرفون".

ورأى ٦٥ % أن الإنتخابات المحلية المقبلة "ستتسم بالشفافية والنزاهة"، بينما أجمع ٧٤ % على أن النتائج ستحسمها العائلية والحزبية، ولن يلعب التاريخ النضالي والانتماء لجهة دينية دور في التصويت للمرشحين.

وصرّح ٢١ % فقط من المستطلعين، بأن الإنتخابات المحلية القادمة ستؤدي إلى تحسين فرص المصالحة بين حركتي فتح وحماس، ويرى ٣١ % بأن الإنتخابات لن يكون لها أيّ تأثير على فرص تحسين المصالحة.

يديعوت أحرونوت: إقالة ١٠ ضباط ومحاكمة ٧٤ من شعبة الإستخبارات في جيش العدو

قالت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن الجيش الإسرائيلي قرّر إغلاق التحقيق الجنائي الذي بدأ قبل حوالي ستة أشهر ضد ٧٤ جندياً من القوات الدائمة من وحدات الإستخبارات والتنصّت، في قضية "التلاعب في رحلات تنزّه".

وقرّر الجيش الإكتفاء بتقديم الجنود إلى محاكمة إنضباطيّة بتهمة القيام بتصرفات غير ملائمة، كما قرّر الجيش تنحية عشرة ضباط من الخدمة العسكرية، ثلاثة منهم إستقالوا بمبادرتهم. وتتعلّق القضية، بضباط من الوحدة التكنولوجية في شعبة الإستخبارات العسكرية التابعة لقسم التنصّت، ونجحوا في تطوير نظام مكّنهم من التسلل إلى حواسيب منظمة "حبير" وطلب رحلات تنزّه. واتّضح من التحقيق، تطوير البرنامج في حاسوب خاص ببيت أحد الضباط بمساعدة تسعة من أصدقائه. وتمّ نقل البرنامج بعد ذلك إلى حواسيب المشاركين بمشروع "تليبيوت" الذين يعملون في وحدات مختلفة في شعبة الإستخبارات.

الخضري: معاناة أصحاب البيوت المدمّرة في غزة "تتفاقم"

أكّد رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار النائب جمال الخضري، أن معاناة أصحاب البيوت المدمّرة في قطاع غزة بعد عامين من العدوان الإسرائيلي تتفاقم نتيجة عدم وفاء المانحين، وتقييد الإحتلال دخول الإسمنت ومواد البناء.

وشدّد على أن عملية الإعمار تسير ببطء شديد بسبب إجراءات الإحتلال الإسرائيلي. وقال "في حال توقّف أموال من المانحين فإن مواد البناء لا تكون متوفرة بسبب رفض (إسرائيل) إدخال الكميات الكافية، وحاجة غزة لكميات كبيرة جداً نظراً لحجم المباني المدمّرة، إضافة لحاجة القطاع لوحدات سكنيّة ومشاريع جديدة".

وأوضح أن نحو ٥٠% من المباني المدمّرة كلياً جرّاء عدوان عام ٢٠١٤، ما زالت تنتظر الإعمار، ولا يوجد فيها تغطية ماليّة من المانحين، وأيضاً لا يتوفر فيها مواد بناء.

ليبرمان: إعادة الإعمار في غزة مقابل نزع سلاح حماس

قال أفيغدور ليبرمان وزير الدفاع الإسرائيلي في أول تصريح صحافي له منذ التصعيد في قطاع غزة، إنه "لن يسمح بتسليح حركة حماس".

وربط ليبرمان إعادة إعمار القطاع جرّاء حروب الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤ "بنزع سلاح حركة حماس"، مدّعياً أن حماس "تستخدم الإسمنت في حفر الأنفاق لا في إعادة الإعمار، لذا فمن غير المتوقع أن تمنحهم إسرائيل فرصة للتسلّح، لأنهم غير معيّنين بحل الأزمة، إنما ببناء القوّة".

وأضاف: "لا يمكن أن نتوقع من دولة إسرائيل أن توافق على تسليحهم، وأن توافق على سرقتهم للأموال من المواطنين في غزة، فأين تذهب أموال الضرائب التي تجبها حماس من المدنيين؟ بالتأكيد لا تُصرف على رفاهية السكان ولا تستخدمها حماس في بناء المنازل للناس المساكين، بل تبني بها الأنفاق".

ونقل موقع "هآرتس" الإلكتروني عن ليبرمان قوله: "حماس لا تهتم ولا يعينها سكان غزة، بل كل ما يعينها هو الأنفاق والصواريخ، ٧٠% من الأموال التي تجبها تذهب إلى التسليح، لأنهم يعلمون أن دولة إسرائيل ستسارع إلى حل أية أزمة تنشأ هناك، وكذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فهي متأكدة أن جهة ما ستهدّب لمساعدة السكان، لذلك لا تريد ولا ترغب في الإهتمام بالسكان ومصالحهم وتهتم فقط بحفر الأنفاق وصناعة الصواريخ وغيرها، وأقول لمن يتحدث عن رفع الحصار وتقديم التسهيلات إلى غزة: لا توجد لدي مشكلة، لكن هذا يجب أن يتم في إطار معادلة إعادة إعمار مقابل نزع السلاح".

الإحتلال يدّعي مصادرة كمية كبيرة من الأسلحة ومخارط التصنيع بالضفة

أعلن جيش الإحتلال مدهامة وإغلاق ورش يشتبه بإستخدامها لصنع أسلحة في الضفة الغربية المحتلة، ومصادرة العديد من قطع السلاح فيها. ونقلت القناة العبرية العاشرة، عن مسؤول في جيش الإحتلال، أن قوات الإحتلال ضبطت في عملية هي الكبرى منذ بداية العام الجاري، كميات كبيرة من السلاح خلال مدهامة سبعة معامل لتصنيع السلاح في بيت لحم والخليل جنوب القدس المحتلة. ونقلت القناة عن ضابط في جيش الإحتلال زعمه ضبط ٢٢ مخرطة ومحدّدة، تشمل ثقابات ومخارط معادن إلى جانب نحو ٥٠ قطعة سلاح، من ضمنها مسدسات وبنادق وبنادق صيد وأسلحة من نوع "كارلو"، وأمشاط الذخيرة وقطع غيارات أسلحة. وذكرت أنه جرى إعتقال فلسطينيين إثنين بتهمة تجارة وتصنيع السلاح، وأحيلوا للتحقيق.

وحول تفاصيل تنفيذ العملية، أوضح الضابط الصهيوني، أنها تمّت من قبل خمس كتائب تابعة للجيش "الإسرائيلي"، وهي: وحدة النخبة "دوفيفان"، والكتيبة الـ ٥٠ من لواء "هناحال"، وجنود من وحدة المدفعية، وكتيبتان من جنود الإحتياط، إلى جانب عناصر من الشرطة الإسرائيلية وجهاز المخابرات "الشاباك".

وبحسب المصادر العبرية، فقد شهد العام الجاري أكثر من ٣٠ هجوم إطلاق نار ضد المستوطنين نُفذت بواسطة أسلحة مصنعة في منطقتي بيت لحم والخليل. وكشفت أن جيش الاحتلال إعتقل خلال الأشهر الماضية أكثر من ١٤٠ فلسطينياً يُشتبه بضلوعهم في إنتاج وتوزيع الأسلحة، بعد ضبط ٢٩ معملاً لصناعة الأسلحة، منذ مطلع العام الجاري، في مناطق مختلفة من الضفة الغربية المحتلة، فضلاً عن ٣٠٠ قطعة سلاح. ونشر الجيش شريط فيديو يظهر فيه عدد كبير من البنادق والذخيرة "المصادرة". وبحسب بيان لشرطة الاحتلال فإن "الجيش أغلق منذ بداية عام ٢٠١٦، ٢٩ ورشة لتصنيع الأسلحة في الضفة".

إستطلاع: ٥٨% من الصهاينة يؤيدون تسوية الدولتين و ٧٠% يرون أنها غير قابلة للتطبيق
أظهر إستطلاع مشترك للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والمركز الفلسطيني لدراسة السياسات أن ٥٨% من اليهود يرغبون بتسوية الدولتين بيد أن أكثر من ٧٠% منهم يرجّح أن الفكرة غير ممكنة التطبيق خلال السنوات الخمس القريبة. وشمل إستطلاع الرأي ١,١٨٤ إسرائيلياً سُئلوا عن موقفهم إزاء دولة فلسطينية في الضفة وغزة منزوعة السلاح عاصمتها القدس الشرقية، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف تستقبل ١٠٠ ألف لاجئ ضمن سياسة "لَمْ شمل العائلات" مقابل موافقة الفلسطينيين على إنهاء الصراع والمطالب. في إسرائيل جاء التأييد الأكبر من قبل الأوساط اليهودية العلمانية (٥٦%) فيما تتحسر النسبة لدى اليهود التقليديين (٣٨%) وتهبط نسبة التأييد لدى المتدينين إلى (١٠%). كما يُظهر الإستطلاع أن ربع الإسرائيليين ممن يعارضون تسوية الدولتين قالوا إنهم سيغيرون موقفهم في حال تمّ توقيع إتفاق سلام إسرائيلي - عربي شامل أو إقليمي. وعندما سُئلوا عن الإعتراف المتبادل بالهوية الوطنية للدولتين في إطار إتفاق سلام قال ٦٤% من الإسرائيليين أنهم يؤيدون هذا الإعتراف المتبادل. واتّهم ٥٢% من الإسرائيليين الطرف الآخر بإفشال جولات مفاوضات في الماضي.

وتتجلى في هذا الإستطلاع أزمة الثقة بين الجانبين، حيث حذر ٦٨% من الإسرائيليين من منح الطرف الآخر الثقة. ويعتقد ٤٠% من اليهود في إسرائيل أن طموح الفلسطينيين الأساسي هو تدمير إسرائيل وتصفية أغلبية اليهود. ويقول ١٢% فقط من الإسرائيليين إن إسرائيل تهدف لضم الضفة الغربية وطردهم الفلسطينيين منها، وهكذا الفلسطينيون إذ يعتقد ١٠% منهم فقط أن الطموح الفلسطيني الأعلى هو إستعادة البلاد وتصفية معظم اليهود فيها.

مفتي القدس يحذر من مخاطر تطويق "الأقصى" بكُنس وحدائق توراتية

حذر المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، خطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ محمد حسين، من خطورة تطويق المسجد الأقصى المبارك بسلسلة من الكنس والحدائق التوراتية، مندداً بإقرار سلطات الاحتلال بناء كنيس جديد يحمل اسم "بيت الجوهري/ بيت هليبا"، الذي يخطط لإقامته في ساحة البراق على بعد مائة متر من المسجد الأقصى المبارك من جهته الغربية.

وشدد المفتي العام على أن مثل هذه الممارسات والأعمال التهودية ستزيد من نار الكراهية والحق في المنطقة وتوججها، وتُنذر بحرب دينية لا يمكن تخيل عواقبها.

وأكد أن مدينة القدس إسلامية الوجه، عربية الهوية، ولن يسلبها الاحتلال هذه الحقيقة مهما أوغلت سلطاته في الإجرام وتزييف الحقائق، مهيباً بالشعوب العربية والإسلامية وقادتها وكل شرفاء العالم التدخل لوقف الإعتداءات المتكررة والمتزايدة على المساجد والآثار الإسلامية، محذراً من خطورة ما وصل إليه عدوان سلطات الاحتلال ومستوطناتها ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته وأرضه وإنسانيته، داعياً كل من يستطيع الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك إلى ضرورة إعماره وحمايته.

الإحتلال يؤكد حفر نفق بطول ٥٨٠ متراً يمتد من جنوب غربي "الأقصى" إلى عين سلوان

إعترفت سلطة الآثار الإسرائيلية في تقرير أولي بحفر نفق تحت الأرض بطول ٥٨٠ متراً، يمتد من الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى باتجاه الجنوب ويصل إلى منطقة عين سلوان وسط البلدة. وأصدرت سلطة الآثار الإسرائيلية تقريراً أولياً عن الحفريات المذكورة، يتطرق إلى فترة الحفريات، من شهر تموز من العام ٢٠١٣ وحتى أواخر العام ٢٠١٤، حيث أظهر التقرير أن الحفريات تتمّ بتمويل من جمعية "إلعاد" الإستيطانية، وبوساطة "سلطة الآثار الإسرائيلية" نفسها.

الأردن يسمح للفلسطينيين من غزة بدخول المملكة

أشار محافظ سلطة النقد الفلسطينية عزام الشوا، إلى أن الأردن أنهى المشكلة المتعلقة بمنح سكان قطاع غزة ورقة عدم الممانعة لدخول الأراضي الأردنية، وأن الأردن وافق على إعادة الأوضاع كما كانت عليه في السابق. وأكد الشوا أنه بإمكان سكان القطاع التوجه إلى الممثلة الأردنية في مدينة رام الله أو في العاصمة المصرية القاهرة لتقديم طلب عدم الممانعة، والحصول عليه طالما لا يوجد أي رفض أمني على الشخص المتقدم بالطلب.

اتفاق إسرائيلي - كازاخي على إنتاج طائرة بدون طيار

اتفقت كل من "إسرائيل" وكازاخستان على العمل بشكل مشترك على إنتاج طائرة بدون طيار، إستناداً إلى تكنولوجيا إسرائيلية. وجاء أن وزارة الأمن الكازاخية عمّت، يوم أمس الإثنين، قراراً بهذا الشأن، وذلك في نهاية لقاء عقد بين وزير الأمن الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، ونظيره الكازاخي إيمانغلي تاسماغامبيتوف، عقد في "الكرياه" في تل أبيب. كما جاء أن ممثلين من سلاح الجو الكازاخي قد رافقوا الوزير تاسماغامبيتوف في زيارته إلى "إسرائيل".

وبحسب وزارة الأمن الكازاخية فإن اللقاء بين الطرفين قد تمّ في أجواء صداقة، واتفق في نهايته على الإنتاج المشترك لطائرة بدون طيار في العاصمة الكازاخية أستانة، إستناداً إلى تكنولوجيا إسرائيلية. إلى ذلك، لفتت صحيفة "هآرتس" إلى أن وزارة الأمن الإسرائيلية تصدر بيانات، بشكل عام، حول لقاءات العمل الرسمية مع نظراء من دول أجنبية، ولكن في هذه المرة لم يصدر أي تقرير في "إسرائيل" حول اللقاء. ورفضت وزارة الأمن الإسرائيلية التعليق على زيارة تاسماغامبيتوف وبيان وزارته. وعلم أن الوفد الكازاخي قد زار مصانع الصناعات الأمنية "ألبيط" و"رفائيل". وفي الموقع الرسمي لوزارة الأمن الكازاخية نشر صور لطائرة "هرمس ٩٠"، وهي بدون طيار من إنتاج "ألبيط". وبحسب بيان الوزارة الكازاخية فإن الطرفين قد اتفقا على أن يقوم عسكريون من كازاخستان بإجراء تدريبات على تفعيل طائرة بدون طيار في إسرائيل.

خطة ليبرمان والهروب إلى الأمام: خريطة طريق إلى "البيت الأبيض"

يشير توقيت طرح وزير الدفاع الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، خطة تجاوز السلطة الفلسطينية في الحوار عبر شخصيات سياسية وإجتماعية وإقتصادية، تساؤلات عدة في إسرائيل؛ فلم يمر أسبوعان على هجومه على الرئيس الأميركي باراك أوباما، حول الاتفاق النووي ومقارنته باتفاقية ميونيخ مع ألمانيا النازية، حتى دخل في ورطة سياسية جديدة، في ذروة الجهود الدولية والإقليمية لتحريك العملية السلمية مع الفلسطينيين وإعلان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، مارك تونر، تكثيف الجهود لتحريك العملية السلمية نحو تحقيق "حل الدولتين" وإستعداد بلاده للعمل لدعم المبادرة الفرنسية للسلام التي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الخريف المقبل لوضع آليات جديدة لقيام الدولة الفلسطينية على أراضي عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس.

بعد ساعات من طرح ليبرمان خطة "الجزرة والعصا"، بل "الجزرة والعُصَيّ" تجاه الفلسطينيين، خرج نائبه، ايلي بن دهان بأفكار أشدّ عدوانية، فاعتبر السلطة الفلسطينية مشكلة المشاكل وعقبة أمام العملية السّلمية ليقترح حلّها وضّم الضفة الغربية إلى إسرائيل وفرض سيادة وقانون الدولة العبرية عليها.

التساؤلات حول خطة ليبرمان تناولت أيضاً مدى علاقة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بها وهل تمّ تنسيقها معه أم لا. والسؤال الأهم هو: هل سيجد ليبرمان شخصيات فلسطينية خارج القيادة للحوار معها. ومن هم هؤلاء الأكاديميون ورجال الأعمال والمتقنون الذين وافقوا أو سيوافقون على مشروعه للحوار؟ وما هو هذا الموقع الإخباري الذي ينوي ليبرمان إطلاقه باللغة العربية ويرصد له موازنة عشرة ملايين شيكل (حوالي ٣,٣ مليون دولار) لمخاطبة الفلسطينيين. ومن سيحرره له؟ وكيف سيخاطب الفلسطينيين ويحاولهم في ظل أضخم هجمة إسرائيلية على الضفة الغربية وأكبر عمليات تهويد للقدس العربية المحتلة؟

وعلى الرغم من أن ليبرمان أعلن أن خطته تختلف عن خطة شارون "روابط القرى"، إلا أن مُنقّدي سياسة ليبرمان ذكّروا أن إسرائيل اعتقدت أنّها ستكون قادرة آنذاك، أي في الثمانينات عند طرح مشروع روابط القرى، على تأسيس قيادة فلسطينية تلتقّ على منظمة التحرير الفلسطينية، لكن تلك المبادرة مُنيت بالفشل، فمعظم قادة تلك الروابط كانوا فاسدين، وتمّ اتّهامهم بالعمالة لإسرائيل. فهم حملوا السلاح المصادق عليه من جانب الجيش الإسرائيلي واستخدموه ضد المدنيين. وقدّم مُنقّدو ليبرمان نصائح له بالعمل لتشكيل بديل لمفاوضات سياسية ذات مغزى وطرح خطة سياسية مقبولة.

التعامل مع شخصيات فلسطينية بتجاوز السلطة الفلسطينية، وهو مشروع يطابق مشروع روابط القرى، لم يشارك في بلورته ليبرمان وحده إنما طرح بالتنسيق مع شخصيات سياسية وأمنية. وبموجبه يتم تقسيم الضفة إلى مناطق مهددة بعقاب يومي من إسرائيل ومناطق يعتبر الإسرائيليون سكانها مسالمين، ستحظى بدعم ومساندة إسرائيلية. أمّا الجزء الأكبر من البلدات الفلسطينية، وفق خطة ليبرمان، فسيكون سكانها الفلسطينيون معرّضين للمزيد من اليد الحديدية والعقوبات: تكثيف نشاطات الجيش في مناطق A: سياسات هدم وإغلاق وترسيم خرائط بيوت لمنقّذي العمليات وإقتحامات لها، وتكثيف حملات الإعتقالات، وإلغاء بطاقات الـ VIP الممنوحة لكبار موظفي السلطة الفلسطينية ممن تقرر إسرائيل أنهم يحرضون عليها، وتوسيع أعمال التفتيش وفحص السيارات في الحاجز الرئيسي الموجود قرب مخيم قلنديا للاجئين، وفرض رقابة مشددة على بناء الفلسطينيين الذي تعتبره إسرائيل غير قانوني.

"الحياة": السلطة ترجئ إلى ما بعد مؤتمر باريس مساعي السلام المصرية والروسية

كشف مسؤول فلسطيني رفيع لـ"الحياة" أن الجانب الفلسطيني طلب تأجيل أي جهود مصرية أو روسية أو غيرها في شأن التسوية السياسية بين الفلسطينيين و"إسرائيل" إلى مرحلة ما بعد المؤتمر الدولي في باريس. وأوضح المسؤول أن الجانب المصري قدّم أفكاراً لاستئناف العملية السياسية تمثلت في الدعوة إلى عقد قمة ثلاثية تجمع كلاً من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والرئيسين الفلسطيني محمود عباس والمصري عبد الفتاح السيسي. وأضاف: "قدّم بعض الأطراف إقتراحاً لروسيا باستضافة لقاء بين الرئيس عباس ونتنياهو". وأشار إلى أن الرئيس عباس أبلغ الأطراف المختلفة أنه لن يقبل ببحث أي مشروع في المرحلة الحالية، وأن أي أفكار يجب أن تؤجل إلى ما بعد مؤتمر باريس المتوقع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

ليبرمان: يعلن عن خطة جديدة للتعامل مع الفلسطينيين

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أفيدور ليبرمان، عن خطة جديدة من ٣ مبادئ للتعامل مع الفلسطينيين أساسها "العصا والجزرة"، مشيراً إلى أن "من يبيد الاستعداد للتعايش سيستفيد، ومن يلجئ للإرهاب سيخسر". وجاء إعلان ليبرمان عن هذه الخطة، في مؤتمر صحفي عقده في مدينة تل أبيب، ونقلت مقتطفات منه وسائل إعلام إسرائيلية بينها صحيفة "الجروزاليم بوست".

وقال الوزير: "سنطبق سياسة مختلفة في منطقتي يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، والهدف منها هو منح الفوائد لمن يرغبون بالتعايش معنا، وجعل الحياة صعبة على من يرغب المس باليهود".

وأضاف: "الخطة الجديدة تقوم على ٣ مبادئ: العصا والجزرة، الحوار مع الجمهور الفلسطيني، ووضع قوائم بأسماء أولئك الذين يُعتبرون مقرّبين من السلطة الفلسطينية وحماس (لم يوضح لماذا)"، لكنه تحدث عن "إلغاء التصاريح الممنوحة لكبار مسؤولي السلطة الذين يشاركون في التحريض (ضد الإسرائيليين)"

ولفت إلى أنه أعد الخطة الجديدة بالتنسيق مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وقال في هذا الصدد: "لقد أطلعت رئيس الوزراء على كافة التفاصيل".

وأشار ليبرمان إلى أن أحد عناصر خطته هو "الرغبة بالحديث مع شخصيات فلسطينية بدون وساطة أو مصادقة السلطة الفلسطينية". وأضاف: "يتحدث المسؤولون الفلسطينيون مع كل أطراف المجتمع الإسرائيلي: الوزراء، أعضاء الكنيست (البرلمان)، رؤساء البلديات، الأكاديميين وغيرهم في حين أن إسرائيل تتحدث فقط مع المسؤولين الفلسطينيين أو من يحصلون على مصادقة السلطة الفلسطينية". وتابع قائلاً: "هدفنا هو أن نتحدث مع أي شخص يرغب بالحديث معنا".

"مقبول": تصريحات ليبرمان حول تقسيم الضفة مخطط عنصري

إعتبر أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح أمين مقبول، تصريحات أفيغدور ليبرمان، حول تقسيم الضفة الغربية لمناطق، ومنحها تسهيلات وفق تصنيفها الأمني، يأتي في سياق العنجهية والعنصرية الإسرائيلية، وهي تعبير عن موقف حكومة الاحتلال من السلام والاستقرار. وقال: "إن تصريحات ليبرمان حول تقسيم الضفة الفلسطينية، تؤكد عنصرية دولة الاحتلال، وتعبر عن موقفها ورغبتها بإغتيال عملية السلام والاستقرار في المنطقة، لافتاً إلى أنها تضع العراقيل أمام أي حل سياسي وتقدم بالعملية السياسية، وأي مبادرة عربية أو دولية مثل المبادرة الفرنسية لإحلال السلام وعقد مؤتمر دولي، وإن نتنياهو وليبرمان يطلقان التصريحات بين الفينة والأخرى تعبيراً عن حقدهم وكراهيتهم وعنصريتهم".

وشدد مقبول على أن محاولات ليبرمان فاشلة، كما فشلت من قبل، مذكراً بتصريحات أدلى بها سابقاً، مثل (أن لا شريك للفلسطينيين ولا دولة فلسطينية قائمة)، لافتاً إلى أن الواقع الدولي يشير إلى أن الدولة الفلسطينية قائمة لا محالة، شاء أم أبى نتنياهو وليبرمان، كما أن العلاقات الفلسطينية الدولية تتقدم يوماً بعد يوم وتحشر سياسة دولة الاحتلال في الزاوية.

شكري: لا يمكن إعتبار مقتل أطفال فلسطينيين على أيدي "إسرائيل" إرهاباً

قال وزير الخارجية المصري سامح شكري: "لا يمكن إعتبار قتل أطفال فلسطينيين على أيدي "إسرائيل" إرهاباً طالما لا يوجد إتفاق دولي على تعريف محدّد للإرهاب"، وفقاً لقوله. وأضاف: "هناك مصطلحات دولية مثل إرهاب الدولة، والذي تمارسه بعض الدول ضد شعوب خارج حدودها، أو قمع معارضين داخل حدودها، لكنها تدور في أطر سياسية". وتابع الوزير المصري أن "المجتمع في "إسرائيل" يولي عنصر الأمن أهمية بالغة".

الصحافة العبرية: دفاع وزير الخارجية المصري عن "إسرائيل" غير مسبوق

إهتمت الصحافة الإسرائيلية بالتصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية المصري سامح شكري والتي رفض فيها وصف إسرائيل بالإرهاب. وتحت عنوان "وزير الخارجية المصري يدافع عن إسرائيل" إعتبرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل"، رفض سامح شكري وصف إجراءات "إسرائيل" ضد الفلسطينيين وفي الضفة الغربية بالإرهاب بأنه "إعتراف علني نادر من مسؤول عربي". وأشارت الصحيفة إلى ما وصفته بالزيارة النادرة

التي قام بها شكري إلى القدس والتي تعدّ أول زيارة لوزير خارجية مصري منذ ٢٠٠٧، ووفقاً للقناة الأولى الإسرائيلية فإن الزيارة هدفت إلى ترتيب اللقاء الأول بين "نتنياهو" والسياسي خلال الأشهر القادمة. وسلّطت صحيفة "جيروسالم بوست" الضوء على الغضب الذي أحدثته تصريحات شكري قائلة: "إنه بعد أشهر من زيارته التي اعتبرت علامة لتوطيد العلاقة بين "إسرائيل" ومصر إحتلّ وزير الخارجية المصري سامح شكري العناوين الرئيسية مرة أخرى بعد أن أكّد لطلاب الثانوية العامة أن أفعال إسرائيل بحق الفلسطينيين لا تشكل إرهاباً".

مصادر عبرية تكشف إستراتيجية الجيش الإسرائيلي لإحباط العمليات في الضفة

بناءً على محادثة مع مسؤول عسكري كبير، يكشف موقع "المصدر" معلومات جديدة عن العمل في الضفة الغربية لكبح العمليات المحتملة في الأشهر الأخيرة، حيث لم تكفّ ألوية الجيش الإسرائيلي المنتشرة في أراضي الضفة الغربية عن العمل. أدّت موجة العمليات التي خرجت من أراضي الضفة إلى داخل أراضي إسرائيل، إلى تغيير مبادئ التصرّ العملياتي تغييراً جذرياً في أوساط تلك الألوية. تعمل في الضفة ست ألوية ميدانية للجيش الإسرائيلي وتغطّي كل أراضيها، ومهمتها الأساسية الآن هي إحباط العمليات. في محادثة أجراها طاقم هيئة تحرير "المصدر" مع مسؤول كبير في الجيش الإسرائيلي، حصل على معلومات حول العمل العسكري في منطقتي قلقيلية وسلفيت، حيث قال المسؤول: "نحن مشغولون في إحباط العمليات جداً، إنه المبدأ الرائد الذي يشغل كل الألوية كل ليلة. نحن نشهد الآن إنخفاضاً في حجم عمليات إطلاق النار والدهس التي تُنفّذ، مقارنة بالأشهر الأخيرة، ولكن لم تقلّ عمليات الإحباط، وفي مناطق معينة، مازالت مستمرة بقوة أكثر".

"لقد غيرنا مؤخراً طرق عملنا، في أعقاب العمليات الأخيرة في الجبهة الداخلية، والتي خرج بعضها من قطاعنا"، كما قال المسؤول. بخلاف طريقة العمل السابقة لكبح العمليات، والتي ركّزت على منقذ العملية نفسه، فإنّ التصرّ الجديد يشمل أيضاً البنية التحتية الكاملة التي تحيط به وتساعد في تحقيق أهدافه القتالية. ويُسمّى الجيش الإسرائيلي هذه الطريقة الجديدة "تصرّ الإحباط الموسّع"، والتي توفر تركيزاً على مجموعة أصغر من المتّهمين ومنع تنفيذ العقوبات على بقية القرية.

والآن هناك لدى القوات في الضفة الغربية ثلاث مراكز عمل رئيسية في منطقة قلقيلية وسلفيت، والتي تأمل من خلالها أن تحبط بنجاح كبير المزيد من العمليات المستقبلية: الأسلحة، التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية (المقيمين بشكل غير قانوني)، وإيقاف الأموال لتمويل العمليات.

الفلتان الأمني يهدد حياة المواطنين بالضفة

حذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بأن تصاعد حالة الفلتان الأمني، وفوضى انتشار السلاح، في الضفة الغربية المحتلة، بات يهدد حياة المواطنين وأمنهم. وطالب المركز بضرورة إلزام قوات الأمن بتعليمات إطلاق النار بما يحقق مبدأ التناسب، وحماية ممتلكات المواطنين. وشدد على ضرورة تجنب أجهزة الأمن الاستخدام المفرط للقوة، ومراعاة كافة معايير حقوق الإنسان في التعامل مع المطلوبين للعدالة، مؤكداً في الوقت ذاته على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضبط الأمن. وأشار المركز إلى ما شهدت نابلس، شمال الضفة المحتلة، من اشتباكات مسلحة تسببت بمقتل ٤ أشخاص، إثنان من أفراد الأمن، والآخرون من المسلحين، فضلاً عن حرق ديوان آل الخياط، وهو من المعالم الأثرية في البلدة القديمة بالمدينة.

موقع إسرائيلي: الإنتخابات ستسفر عن هزيمة لفتح لا تقل قسوة عن هزيمة إنتخابات ٢٠٠٦

كشف موقع إخباري إسرائيلي في تل أبيب، النّقاب عن إنتقادات شديدة اللهجة يوجّهها قادة حركة فتح، لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بسبب قراره إجراء الإنتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل تواتر المؤشرات على خسارة الحركة، لاسيما في الضفة الغربية.

وفي تحقيق حول الإنتخابات، قال موقع "يسرائيل بالس" إستناداً إلى مقابلات أجراها معلقه للشؤون الفلسطينية شلومي إدار، مع عدد من كبار قادة الحركة، رفضوا الكشف عن أسمائهم، أن الإنتخابات "ستسفر عن هزيمة لا تقلّ قسوة عن الهزيمة التي مُنيت بها الحركة على يد حركة حماس في الإنتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦". وأشار إدار إلى أن قيادات الحركة يتفقون تماماً مع التقديرات التي عبّرت عنها المحافل الأمنيّة

والإستخباريّة الإسرائيليّة التي صدرت مؤخراً، والتي توقعت أن تفوز "حماس" في كل المدن الكبرى في الضفة الغربية.

وبحسب إدار، فإن القيادات الفتحاوية تستهجن أن يتجاهل عباس حقيقة غياب الإنجازات التي يمكن أن تشير إليها "فتح" في حملاتها الإنتخابية، ما جعل هذه الإنتخابات "إنتحاراً للحركة". وأوضح إدار أن الإنتخابات ستكون "أكثر إشكالية" بالنسبة لإسرائيل، على إعتبار أنها تمهّد لإضفاء شرعية على نشاط سياسي لحركة حماس في الضفة الغربية. ونقل إدار عن مصدر أمني إسرائيلي قوله إن "حماس في عزلة كبيرة وخائفة وتتاضل من أجل الحصول على مساعدات من أجل ضمان بقائها في غزة. إجراء إنتخابات تضمن الفوز فيها يعني منحها طوق نجاة، ويمثل مشكلة كبيرة لإسرائيل".

نائب وزير دفاع العدو: يجب حل السلطة الفلسطينية لأنها باتت جزءاً من المشكلة
نقلت صحيفة "معاريف" عن نائب وزير دفاع العدو "إيلي بن دهان" القول إنه يجب حلّ السلطة الفلسطينية التي باتت جزءاً من المشكلة، ولم تعد جزءاً من الحل ولا يمكن أن تكون جزءاً من إتفاق سياسي في المنطقة.

وجاءت تصريحات بن دهان خلال لقاء جمعه مع رئيس وحدة التوجيه السابق في الجيش الأمريكي التي كانت مختصة في محاربة ما تسمى بمنظمات الإرهاب في أفغانستان. واتهم بن دهان السلطة الفلسطينية بأنها هي المحرّض على العمليات ضد دولة الإحتلال الإسرائيلي. ويعتبر أن ٩٥% ممن نفذوا عمليات فدائية خلال العام الأخير أعمارهم أقل من ٢٣ عاماً، وهؤلاء جميعهم من مواليد ما بعد إتفاقيات أوسلو وتربّوا على المناهج التعليمية ووسائل الإعلام الخاصة بالسلطة الفلسطينية. في المقابل طالب نائب وزير الجيش بالعمل على ضمّ الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية والتطبيق الفوري للقوانين الإسرائيلية فيها.

خارجية العدو تُنشئ شعبة إستخباراتية تابعة لها تضم مركزاً للأبحاث السياسية
كشفت صحيفة ידיعوت أحرونوت النّقاب عن تشكيل وزارة خارجية العدو شعبة إستخباراتية تابعة لها تضم مركزاً للأبحاث السياسية لتحليل المعلومات التي تصل للشعبة.

وقالت الصحيفة إن الشعبة تهدف لجمع المعلومات عن الدول وعلاقاتها ببعضها البعض وإستغلال هذه المعلومات في تحريك الملفات الدولية (على سبيل المثال: فرض عقوبات دولية على إيران)، وإستغلالها أيضاً في توطيد العلاقات مع بعض الدول كما هو الحال مع الدول الأفريقية. وأضافت الصحيفة أن هذه الشعبة تعمل بشكل منفصل عن جهاز المخابرات الإسرائيلي "الموساد" وشعبة الإستخبارات بالجيش الإسرائيلي "أمان"، ويطلق عليها إسم "كمان"، وتمّ تشكيلها كأحد الدروس المُستفادة من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتمّ إنشاء هذه الشعبة منذ عشر سنوات كاملة أي في عام ٢٠٠٦ عندما كان إيهود أولمرت رئيساً للوزراء في إسرائيل.

معاريف: وزارة الدفاع تستعد لطرح مناقصة لإقامة "القرية الإستخبارية"

ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن وزارة الدفاع الإسرائيلية نشرت مرحلة التصنيف الأولى، إستعداداً لطرح مناقصة لإقامة "القرية الإستخبارية" قرب بلدة عومر جنوب مدينة تل أبيب. ويجري المشروع بأسلوب "المصدر الخارجي" إذ يسلم التمويل والتخطيط والتشغيل إلى الفائز بالمناقصة وذلك لمدة ٢٥ عاماً. ويُشار إلى أن هذه المناقصة بمليارات الشواكل وتعتبر الأكثر مركزية في المبادرات القومية لنقل الجيش الإسرائيلي للجنوب. ومن المقرر البدء بالعمل في "القرية الإستخبارية" في نهاية العام ٢٠٢٢ حيث سينقل إليها ٨٠% من أفراد شعبة الإستخبارات العسكرية. وتقام "القرية الإستخبارية" على مساحة ٢,٥٠٠ دونم منها حوالي ٣٥٠ ألف متر مربع من البناء.

إسرائيل اليوم : إنتاج الأسلحة في الضفة يربح "إسرائيل"

نشرت صحيفة "إسرائيل اليوم" -المقربة من نتنياهو- مقالاً يحذر من إنتشار صناعة الأسلحة في الضفة الغربية، معتبراً أن "بندقية الكارلو" باتت سلاح الإنتفاضة الفلسطينية الثالثة. وأن الضفة باتت تشهد إنتشاراً مكثفاً للوسائل القتالية والأسلحة بأسعار رمزية، بجانب إزدهار صناعة المخارط التي تنتج الوسائل القتالية المحلية الصنع، مشيراً إلى كشف قوات الأمن الإسرائيلية العديد من الحالات. واعتبر شرغاي أن ذلك يشكل تهديداً مقلقاً لإسرائيل يتمثل في إمكانية تصنيع الفلسطينيين قذائف محلية الصنع كما هو عليه الوضع في قطاع غزة. وأضاف أن الحلم الذي يراود حماس، وهو الوصول إلى مرحلة إنتاج القذائف الصاروخية في الضفة الغربية في محاكاة للنموذج القائم بغزة آخذ في التحقق.

وأشارت إلى أن الفلسطينيين الذين دأبوا في السنوات الأخيرة على تصنيع عبوات ناسفة وقنابل يدوية ومسدسات باتوا في الأشهر الأخيرة ينتجون بنادق كارلو، ويمكن الحصول على القطعة الواحدة بثلاثة آلاف شيكل (٧٥٠ دولاراً).

بينيت يخصّص ٦٦ مليون دولار لتقريب يهود الولايات المتحدة إلى الديانة اليهودية

التوراة، المرجعية الأولى للمتدينين اليهود، وعنوان اليهودية الأول، وفي ظل تراجع أعداد المتدينين اليهود في الولايات المتحدة، يسعى وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت إلى إعادة التوراة كمرجعية دينية أساسية في بيوت اليهود الأمريكيين، من خلال تخصيص وزارة التعليم الإسرائيلية ما يعادل ٦٦ مليون دولار تُصرف على مدى عامين، لوضع برامج تقرب الأمريكيين اليهود إلى الديانة اليهودية، وبالتالي إلى الصهيونية، الأمر الذي أثار حفيظة أوساط أمريكية يهودية. إلا أن المشروع يعكس الأزمة التي تشعر بها الصهيونية، بين أوساط الأجيال الشابة من أبناء الديانة اليهودية في العالم، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث التجمع الثاني بعد إسرائيل لليهود في العالم.

وقالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في تقرير على صدر صفحتها الأولى أمس، إن بينيت، قد قرر تخصيص هذه الميزانية التي تُعدّ ضخمة بالمقاييس الإسرائيلية، وتحويلها إلى ثلاثة تنظيمات دينية متشددة صهيونية. وستكون مهمة هذه التنظيمات الانتشار بالأساس في الجامعات الأمريكية، وفي دول أخرى في العالم. وادّعت الوزارة أن ٢٢ مليون دولار ستدفعها الحكومة الإسرائيلية، في حين أن مبلغ ٤٤ مليون دولار سيكون من "تبرعات" تنظيمات يهودية صهيونية في العالم.

خطة أمنية جديدة للأماكن العمومية المفتوحة

قامت اللجنة الخاصة التي عيّنها وزير الأمن الداخلي، جلعاد إردان، قبل قرابة الشهرين ونصف الشهر، بتقديم توصياتها التي اشتملت على خطة جديدة لتأمين الأماكن العمومية في البلاد، خلافاً لما هو متبع حتى الآن، وهو ما يحتاج إلى تعديل قانوني، من المقرر أن يُطرح على حكومة اليمين لتصادق عليه. وستشكّل منطقة الفنادق في البحر الميت نموذجاً تجريبياً للخطة الأمنية الجديدة، حيث ستطبق كافة بنود القانون المعدّل بخصوص تأمين المنطقة.

ماذا تشتمل الخطة الأمنية الجديدة للأماكن العمومية المفتوحة؟

* نصب شبكة كاميرات تصوير.

- * "تطويق أمني" للأماكن العموميّة المفتوحة، عبر أجهزة إنذار متطورة.
- * إقامة حواجز تفتيش في مواقع هامّة.
- * القيام بجولات تفقدية بمركبات يقودها عناصر أمن مسلّحون.
- * غرفة تحكّم مركزيّة تعمل ٢٤ ساعة، إذ ستكون وظيفتها "جمع المعلومات من الموقع، وإجراء اتّصال مع الشرطة المحليّة". كما أوردتها صحيفة "يديعوت أحرونوت"، الصّادرة صباح اليوم الأربعاء.

يهود العالم يتبرّعون لـ"إسرائيل" بثلاثة مليارات دولار سنوياً

كشف تقرير أعدّه أخيراً معهد البحوث والاستطلاعات الأمريكي "فيو"، عن حجم تبرعات اليهود في العالم للمؤسسات والجمعيات الإسرائيلية وقال إنها بلغت ٣ مليارات دولار في السنة. إلا أنها شهدت تراجعاً في السنوات الأخيرة عوّضه مؤيدو الكنيسة الإنجيلية في الولايات المتحدة وغيرها الذين سارعوا إلى زيادة معدل تبرعاتهم. كما أن أوساطاً شعبية في كل من الصين واليابان وسنغافورة وتايوان انضمت بدورها إلى جمهور المتبرعين لإسرائيل. وعقبت مصادر إسرائيلية على هذه المعطيات بالتأكيد على تلقّي إسرائيل ما يعادل ٨ مليارات دولار من التبرعات سنوياً، بينها ٣ مليارات دولار مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة و ٣ مليارات أخرى من اليهود الأفراد والمؤسسات في الولايات المتحدة وغيرها من دول الغرب، ونحو نصف مليار من المسيحيين الإنجيليين (نصفها من الإنجيليين الأمريكيين والبقية من دول أخرى في العالم) وهي مساعدات متفرقة.

ولفت النظر في تقرير "فيو" الإرتفاع المتواصل في نسبة دعم الإنجيليين لإسرائيل منظمات وأفراداً، خلال السنوات الأخيرة حيث تقدمت على نسبة الدعم اليهودي فهي تزداد سنة بعد سنة، وقد بدأت في مطلع العقد بقيمة ٢٠٠ مليون دولار وبلغت في السنة الأخيرة ٢٨٠ مليوناً. ويثير هذا الدعم تلبكاً في إسرائيل، إذ إن الكنيسة الإنجيلية التي تعلن أن عدد المنتمين إليها في العالم يبلغ حالياً ٢٨٥ مليون شخص أي ما يعادل قرابة ١٣ % من مجمل المسيحيين تعتبر كنيسة قوية ذات رسالة قوية معادية لليهودية.

الشاباك: إعتقال ١,٢٠٠ فلسطيني منذ بداية ٢٠١٦ بالتعاون مع أجهزة السلطة

كشف تقرير لموقع "والا" العبري أن جهاز الأمن الصهيوني العام (الشاباك) إعتقل أكثر من ١,٢٠٠ فلسطيني بزعم الإشتباه بهم في التخطيط لتنفيذ عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية، وأرجع ذلك إلى تنامي قوة التنسيق الأمني مع أجهزة السلطة، والتي نجحت بحسب وصفه في ضرب كثير من المقاومين.

وأوضح التقرير أن الخبير العسكري الإسرائيلي بالموقع أمير بوخبوط قال إن (الشاباك) يضع "بروفایل" مواصفات لمنفذ العملية الفلسطينية القادمة، بحيث يتم التعرف على "من يريد أن يكون شهيداً". وأضاف أن ذلك يتم من خلال الإستفادة من عمليات المقاومة التي اندلعت أوائل تشرين الأول/ أكتوبر الماضي على أيدي منفذين وحيدين، والتي أُلقي القبض خلالها على أكثر من ثلاثمائة فلسطيني بزعم محاولة تنفيذ عمليات. وأشار الخبير العسكري الصهيوني إلى أنه منذ الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ بات الشغل الشاغل لأجهزة الأمن الإسرائيلية التعرف على كل فلسطيني يستيقظ في الصباح الباكر ويقرر تنفيذ عملية ضدّ الإسرائيليين، بحيث تتوفر لدى المخابرات الإسرائيلية مادة أمنية وإنذار مسبق عن فلسطيني يحمل سكيناً. وبحسب المصدر ذاته، كشف الشاباك بالتعاون مع رجال الأمن الصهاينة عن إعداد صورة تقريبية لمنفذ العملية القادم عبر مواصفات المنفذين السابقين. ومن خلال المعطيات الإحصائية التي نشرتها دولة الكيان، فقد تبين أن جهاز الشاباك تمكن من الكشف المسبق ومن خلال الإعتقالات المتلاحقة لـ ١,٢٠٠ فلسطيني بتهمة التخطيط لتنفيذ عمليات ضدّ أهداف صهيونية، من بينهم ثلاثمائة فلسطيني متوسط أعمارهم عشرون عاماً، وفق معطيات الخبير الصهيوني في موقع "والا".

وأضاف أنه تمّ إعتقال ١,٢٠٠ فلسطيني متهماً بالتخطيط لهجمات فدائية ضد مصالح صهيونية منذ بداية العام الجاري في أنحاء الضفة مقابل ٢,٩٠٠ تمّ اعتقالهم طوال عام ٢٠١٥، مبيناً أن عدد المعتقلين الفلسطينيين سيصل في نهاية العام الجاري إلى الضعف، وزعم أنه قد أُلقي القبض على ٥٥ خلية تابعة لحركة حماس منذ أوائل ٢٠١٦، في حين تمّ إلقاء القبض خلال عام ٢٠١٥ على سبعين خلية.

المنظمات الإجرامية الإسرائيلية تستخدم أسلحة الجيش الإسرائيلي المسروقة

كشف تقرير جديد للشرطة أن منظمات الجريمة الإسرائيلية تستخدم أسلحة مسروقة من الجيش الإسرائيلي، الذي وصفته بالمخترق، لتنفيذ جرائمها داخل المدن والأحياء السكنية. وجاء في التقرير الذي نشرته صحيفة "يسرائيل هيوم" أن منظمات الجريمة الإسرائيلية إستخدمت أسلحة مصدرها الجيش الإسرائيلي في أكثر من ١,٠٠٠ جريمة إرتكبتها، من أصل ١,٢٤٨ جريمة، في العامين ونصف الأخيرين، ومن بينها قنابل وعبوات ناسفة ورشاشات.

وقالت الشرطة في تقريرها إن الأسلحة تصل إلى يد المنظمات الإجرامية من خلال سرقتها من القواعد العسكرية أو من بيوت الجنود، وكشفت أن أنواع عديدة من الأسلحة وصلت إلى أيدي هذه المنظمات، منها

صواريخ الكتف والقنابل اليدوية والعبوات الناسفة والقنابل الموقوتة التي استخدمت أكثر من مرة لقتل أشخاص داخل سياراتهم أو على الطرقات.

ومنذ بداية ٢٠١٦، إرتكبت ٢٨٢ جريمة جنائية، منها ٢٣٢ جريمة إرتكبت بواسطة سلاح تابع للجيش الإسرائيلي، وقالت الشرطة إنه في حوادث إطلاق النار على مناول أو سيارات، لا يمكن تحديد مصدر السلاح من خلال تحليل المقذوفات، لكن أغلب الظن أن مصدرها هو الجيش، لأن أسلحته باتت متاحة لهذه المنظمات التي اخترقته.

اتفاقات سرية مع "إسرائيل" بمئات ملايين الدولارات لمصلحة السعودية ودولة الإمارات

بحسب دراسة لمركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، التابع لجامعة تل أبيب، فإنّ الدول الخليجية تخشى من الإعلان جهاراً عن علاقاتها مع إسرائيل خوفاً من الغضب الشعبي، خصوصاً وأنّ القضية الفلسطينية وُضعت في الثلاجة، على حدّ تعبير الدراسة الإسرائيلية.

بكلمات أخرى، تأتي اليد الخليجية ودول الاعتدال الخليجيّ لتمتد من تحت الطاولة وبعيداً عن شعوبها، فتُعطي أملاً ومزيداً من المدد الماديّ والإقتصاديّ لإسرائيل، عبر صفقات بلغت حتى الآن مئات الملايين من الدولارات. هذه الصفقات، التي تُنشر تباعاً في الإعلام الغربيّ والعبري، أعاد محلل الشؤون العسكرية والأمنية في صحيفة "معاريف"، يوسي ميلمان، تأكيدها، عبر مقالة تحليليّة عن الوضع الإستراتيجيّ لإسرائيل في السنوات الماضية، محاولاً نقض ما ورد من رؤية تشاؤمية ومستقبل مظلم، وردت على لسان عدد من الوزراء وأعضاء كنيست إسرائيليين في الفترة الأخيرة.

وفي إطار العرض المضاد، كشف ميلمان، مباشرة هذه المرة، عن الآتي: "أعداء إيران من العرب السنة تحولوا باتجاه إسرائيل، وتوصلوا معها إلى إتفاقات سرية، عسكرية وإستخبارية، تُقدّر بمئات الملايين من الدولارات، لمصلحة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة"، بحسب تعبيره.

إضافة إلى الإتفاقات العسكرية والإستخبارية مع "العرب السنة"، أشار المُحلّل المُخضرم، المُرتبط عضوياً مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، أشار إلى أنّ الخطر الذي كان يميز الماضي من جيوش عربية تجاه إسرائيل، زال تماماً عن الخريطة ولم يعد موجوداً، وذلك يعود إلى إتفاقات السلام مع مصر والأردن، وإلى حالة العراق وسورية وأيضاً ليبيا، التي تفككت إلى كيانات إقليمية مشغولة بمحاربة بعضها بعضاً من أجل البقاء. وجيوش هذه الدول إما تبخّرت أو ضُففت.

منظمات إسرائيلية تجهز نفسها لبناء "الهيكل" على أنقاض المسجد الأقصى

أفادت تقارير تلفزيونية إسرائيلية بُثت خلال الأسبوع الأخير بالتزامن مع ما يطلق عليه الاحتلال الإسرائيلي "ذكرى خراب الهيكل"، أن مؤسسات ومنظمات تجهز نفسها عملياً وميدانياً لبناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى، وأنها رهن الإشارة وبانتظار قرار سياسي رسمي بذلك، في وقت باتت هذه المؤسسات وفعاليتها تلقى تجاوباً شعبياً وتأيداً سياسياً واسعاً، بعدما كانت عبارة عن هوامش مجهولة في المجتمع الإسرائيلي أو التركيب والحضور السياسي الإسرائيلي، فيما قال بعض المشاركين في التحضيرات لبناء الهيكل، إنه خلال ساعات يمكن نقل المعدات والأدوات اللازمة ووضعها في الأمكنة المناسبة في أو على حساب المسجد الأقصى وتحديدًا قبة الصخرة المشرفة، وإن مدة البناء المتكامل للهيكل المزعوم بكل تفاصيله لا تتعدى ثلاث سنوات، بحسب بعض المخططات والخرائط.

وقد بُثت القناة الثانية الإسرائيلية تقريراً تلفزيونياً موسعاً يوم السبت ٢٠١٦/٨/١٣، أعدته الإعلامية "دانه فايس"، ركزت فيه على نشاط منظمة "نساء من أجل الهيكل"، والتي تقوم بتجهيز معدات نسائية لبناء الهيكل، مثل السجاد الكهنوتي الذي سيوضع في "قدس الأقداس"، والذي سيبنى بحسب ما قالت الناشطات في "نساء من أجل الهيكل" على أنقاض قبة الصخرة، ويبن التقرير الفعاليات المتعددة التي تقوم بها هذه المنظمة، والتي غدت منتسباتها بالمئات، بعد تأسيسها من قبل أربعة شقيقات مستوطنات متطرفات، لتحويل الفكرة من فكرة ضيقة إلى نشاط ميداني حيوي، عبر خطوات إستراتيجية وتكتيكية متدرجة، من أهمها تفعيل برامج وحلقات بيئية لتشجيع تكثيف إقتحامات المسجد الأقصى، تفعيل نشاط شعائر مراسيم الزواج التلمودي في الأقصى، وأشارت أنه يتم تنظيم مثل هذه المراسيم، كل يومين مرة في المسجد الأقصى.

كما وركز التقرير على أن الظاهرة تحولت من هامشية إلى ظاهرة لها تأييد شعبي ورسمي سياسي، وأن لوبيات تعمل على الموضوع في أروقة الكنيست والحكومة الإسرائيلية، لافتةً النظر إلى الحكومتين الأخيرتين، ونشاط عضو الكنيست "ميري ريجب" من حزب الليكود، و"وشلي معلوم" من حزب البيت اليهودي.

في السياق نفسه، بُثت القناة الأولى الإسرائيلية يوم الجمعة من الأسبوع الماضي، ضمن مجلة نهاية الأسبوع "يومان"، تقريراً تلفزيونياً مفصلاً، عرضت فيها التحضيرات المكثفة لبناء الهيكل المزعوم، من بينها وجود حظائر خاصة لتربية المواشي والأغنام بحسب المواصفات التلمودية، لتكون جاهزة لذبحها ضمن قرابين الهيكل المزعوم، وأنها رهن الإشارة للتنفيذ، بانتظار قرار حكومي رسمي بهذا الشأن.

فيما ركز التقرير على نشاط "معهد الهيكل"، ورئيسه "يسرائيل أريئيل"، والذي أفاد أن هناك أكثر من ٤٠ كاهناً جاهزين لمباشرة عملهم في الهيكل في حال صدرت تعليمات بذلك، مشيراً إلى أن معهده الذي لا يبعد

سوى عشرات الأمتار عن المسجد الأقصى قام بتجهيز الكثير من أدوات الهيكل، وأنه خلال ساعات يمكن نقلها إلى الداخل ومباشرة العمل فوراً، مثل "مذبح القربان" وغيرها.

ولفت مخطط المدن الإسرائيلي "يورام جينزبور" خلال مقابلة معه في التقرير أنه أعدّ خرائط تفصيلية لبناء الهيكل على كامل مساحة المسجد الأقصى الـ ١٤٤ دونماً، بالإضافة إلى مخططات أوسع لبناء مدينة القدس المحتلة، وأنه في حال صودق عليها من قبل الدوائر الحكومية الرسمية والبلدية، فإن بإمكانه الإنتهاء من بناء الهيكل المزعوم خلال ثلاث سنوات.

الجهاد الإسلامي تتيح لأعضائها حرية التصويت لمختلف القوائم الإنتخابية

قالت حركة الجهاد الإسلامي أنها تركت لأعضائها ومؤيديها حرية التصويت للقوائم الإنتخابية التي يريدون التصويت لها بعد قرارها عدم المشاركة في الإنتخابات المحلية القادمة. وأكد القيادي في الحركة في غزة داود شهاب أن الحركة لن تلزم أيّاً من أعضائها بالتصويت لأي جهة كانت، منوهاً إلى أن الحركة ومنذ قرارها عدم المشاركة في الإنتخابات أعطت لأعضائها حرية التصويت من عدمه.

وأشار أن قادة الحركة والمسؤولين فيها لن يكونوا أعضاء في أي قائمة إنتخابية كانت وسيلتزمون بموقف الحركة القاضي بعدم المشاركة في الإنتخابات. وقال: "لو قرر أحد من قادة أو أعضاء حركة الجهاد المشاركة في الإنتخابات في أي قائمة، فإن الحركة ستنتظر في الأمر في حينه، إلا أننا نعرف أن كافة الأعضاء والقادة سيلتزمون بموقف الحركة". وأكد أن أحداً من القوائم الإنتخابية لم يتوجّه للحركة، ويطلب منها الإعاز لعناصرها بالتصويت لأي جهة، لافتاً إلى أن الحركة لن توعز لأبنائها التصويت هنا أو هناك.